البنائية الوظيفية فى التحليل السياسى

الدكتور/ عبد الغفار رشاد محمد

مقدمة :

احدث المونـــد تحولا فى دراسة السياســة المقارنة ، الى مجموعة جديدة مـــن المفاهيم المرتبطة بالبنـــاء والوظيفة فى التحليل السياسى ، وذلك ، مـــن خـلال صياغة جديدة تستخدم مفهوم النظام السياســى كاساس لها وكان لديفيد ايســتون تاثيرا واضحـــا ، فى البدايـــة ، على المونـــد فى هذا الشـــأن (١) .

ذلك ان كتابات ايستون والتى تاثـرت بكتابات محللى النظم فى العلوم الطبيعيـــة والاجتماعيـة وبالرغم مما واجهته هذه الكتابـات من انتقادات قد نـــجحت فى صياغـــة حققت قدرا من الثبـــات النسبى للنظم ، فى العلوم السياســـية (٢) .

ومع تزايد الاهتمام بالدراسات التحليليـة فى السياسة المقارنة والبعد التنموى ، فـــان المنهج البنائـــى الوظيفـــى بدأ يتخـــذ مكانه بارزة فى مجال البحث السياســـى فاصبح معروفـــا على نحو جديد ، ونطاق بالـــغ خصوصـــا بفضـــل كتابات جبريـــل المونـــد (٣) .

والحقيقة ان علماء الاجتماع والانثربولوجيـــا قد حققوا درجة اعلى من التعقيد فـــى استخدام البنائيـــة الوظيفيـــة ، مقارنة بما حققه علماء السياســـة ، ولعل هـــذا يرجع الـى ان لهم السبق فى هذا المجـــال وكان على علماء السياسة ان يتبعـــوا علماء الاجتمـــاع والانثربولوجيـــا فى هذا المجـــال .

نقطة البدء فى التحليل السياســـى ، وفق البنائية الوظيفية ، هى ان النظـــام السياســـى يمثل اهم الوحدات الكلية ، والنظام ينظر اليه على انه مركب معقد لانشـطة ترتبـــط فيما بينهـــا بعلاقات اعتماد متبـــادل والتى هى جوهرية للوجـــود المستمر للنظام كـكل ، بمعنى اخر فان النظام هو نموذج تصورى يجرد الحقيقـــة الامبيريقيـــة ويعتبر كـــاداة او وسيـــلة لتحليل وترتيـــب المعلومات .

والنظام كنموذج نظرى يعكس مجموعة من الخصائص المنطقية التى توفر للنظام سمته المميزة ، فمن جهة ، فان اجزاءه يجب ان تعكس الوحدة والانسجام ككل ، ومن جهة اخرى يجب ان ترتبط هذه الاجزاء بعلاقات اعتماد متبادل فيما بينها ، بمعنى ان مايحدث فى احد اجزاء النظام يكون له تاثير مناظر فى الاجزاء الاخرى للنظام (٥)

لكن الموند ركز اهتمامه على النظرية متوسطة المدى فتحول من النظرية الكلية الى التركيز على تحليل محدد وموجه وكان هذا التحول فى فكر الموند موازيا لتحول مناظر فى كتابات ايستون ولكن تاثيرات الموند كانت اكثر وضوحا واكبر حجما على السياسة المقارنة الامر الذى يؤكد اهمية الدراسة التفصيلية لافتراضات صياغة الموند واستخدام الموند لمفهوم " النظام " ومراحل تطور هذه الصياغة التى قام بها الموند بالاشتراك مع عدد من كتاب السياسة المقارنة الاخرين والاصول والمصادر الفكرية التى اثرت فيها ، والانتقادات التى وجهت اليها .

ويتميز التحليل السياسى وفق البنائية الوظيفية عن تحليل النظم ككل ، والتمييز بينهما ضرورى لان مفهوم النظام اساسى للنظرية الوظيفية بينما الفئات الوظيفية ليست ضرورية بشكل جوهرى لتحليل النظام ككل يضاف الى ذلك ان التحليل الوظيفى يعتمد على فئتين من المفاهيم الاخرى الى جانب مفهوم النظام وهما : البنية والوظيفة .

فلكى يستمر النظام ككائن حى ، فان وظائف ضرورية معينة يجب انجازها لكن مسالة ما اذا كانت هذه الوظائف يتم انجازها بواسطة بنية واحدة او ابنية عديدة هى مسالة يحددها البحث الامبيريقى (٦) .

اولا : تطور صياغة الموند للبنائية الوظيفية :

قام الموند بنشر اول عمل له فى عام ١٩٥٦ ، اى بعد ثلاث سنوات من نشر ايستون لكتابه الاول ـ النظام السياسى فى سنة ١٩٥٣ ـ وذلك فى مقاله عنوانها " النظم السياسية المقارنة " (٧)

استخلص الموند فكرة النظام ، فى هذا المقال من ديفيد ايستون (٨) . فالنظام يمثل المفهوم الشامل الذى يتضمن كل التصرفات ، والسلوك النمطى المرتبط بصنع القرارات السياسية (٩) . بمعنى اخر فالنظام عند الموند اكثر من مجرد عملية ، انه يتضمن شمولا ، وتفاعلات بين وحدات تشكل هذا الكل الشامل ، والاستقرار فى هذه التفاعلات يوصف بانه توازن اخذ فى التغيير .

يقول الموند : " ان مفهوم النظام يلبى الحاجة الى مفهوم شامل ، ذلك المفهوم الذى يغطى كل التصرفات النمطية الملائمة لصنع القرارات السياسية واغلب علماء السياسة يستخدمون مصطلح " العملية " لهذه الاغراض لكن هذا المصطلح يواجه صعوبات لانه ينطبق على اى نموذج نمطى للسلوك عبر الزمن "

بينما مفهوم النظام يتضمن شمولية وكلية للوحدات الملائمة وعلاقات اعتماد متبادل بين الوحدات وتفاعل بين هذه الوحدات واستقرار معين فى هذا التفاعل (١٠) "

ويبدو ان الموند قد استند بشكل مكثف على كل من ماكس فيبر ، وتلكوت برسونز فى نظرته الى النظم السياسية للحركة والتاكيد على الحركة او السلوك يسمح للباحث او المراقب السياسى وفق تعبير الموند بان يتجنب مجرد وصف النظام كيان قانونى رسمى فبدلا من ذلك يكون الاعتماد على ذلك المفهوم كمؤسسة (١١) او تنظيم او كجماعة . وهكذا تحول الموند الى الادوار والهياكل

بقول الموند : " سوف استخدم بعض مفاهيم مقيدة ، قد ترجع الى تقليد فيبر - برسونز في النظرية الاجتماعية او لها النظام السياسي باعتباره نظام للفعل او الحركة ومايعنيه هذا بالنسبة لدارسي النظم السياسية هو السلوك الممكن ملاحظته امبيريقيا .... والتأكيد على الحركة او الفعل يعني ان وصف النظام السياسي لايمكن ان يكون مرضيا من خلال الوصف المبسط لمعايير الاخلاقية او القانونية .... فالاهتمام بالمعايير والمؤسسات يكون الى حد الذي فيه تؤثر في السلوك. (١٢)

اصبح الدور هو وحدة النظام السياسي لدى الموند الذي يستمد تعريف الدور من تلكوت برسونز وادوارد شلز فالدور يعتبر ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذي يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية (١٣) . انه يتضمن مجموعة التوقعات التي يكمل بعضها بعضا ، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الاخرين الذين يتفاعل معهم (١٤) . وهكذا يعرف النظام السياسي على انه مجموعة من الادوار المتفاعلة او كبنية وهيكل للادوار باعتبار البنية او الهيكل يمثل نموذجا للتفاعل (١٥) .

الادوار اذن هي وحدات متفاعلة انها وحدات النظام السياسي اما الهيكل او البنية فانه يمثل نماذج التفاعل واستخدام هذه المصطلحات بسمح ، لدى الموند بدراسة المناصب الرسمية وكذلك غير الرسمية في البحث .

يقول الموند : " يتميز مفهوم الدور بالمقارنة بمصطلحات المؤسسات او التنظيمات او الجماعات بانه مفهوم اكثر انفتاحا واكثر شمولا ، فهو يتضمن المناصب الرسمية وغير الرسمية والاسر والهيئات الناخبة والشغب وماشابه بالطريقة التي يؤثر كل منها في النظام السياسي واستخدام المصطلحات الاخرى يحمل نوعا من الغموض والتعسف (١٦)

ويعتبر الموند ان المفاهيم السوسيولوجية للنظام والدور ، يمكن فقط ان تكون بداية لنموذج نظرى للنظام السياسى (١٧) .

وهكذا فان النظم الاجتماعية لدى الموند لاتتكون من افراد وانما تتكون من ادوار بمعنى ان الاسرة تتكون من ادوار الاب والام ، وادوار الزوج والزوجة ، الا ان الاسرة تمثل واحدة فقط من مجموعات الادوار المتفاعلة لمجموعة من الافراد الذين لهم ادوار ايضا خارج نطاق الاسرة ومن ثم ينخرطون فى نظم اجتماعية اخرى . وبنفس المعنى فان النظام السياسى يتكون من ادوار متفاعلة يضطلع بها رجال الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاء والناخبين وغيرهم ونفس هؤلاء الافراد الذين ينجزون ادوارا فى النظام السياسى ينجزون ادوارا فى النظم الاجتماعية الاخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية والاسرة والاقتصاد وغيرها ... وهم كافراد يتعرضون للاتصال السياسى والتصويت ، والمظاهرات ..... وهكذا يتحولون من ادوار غير سياسية الى ادوار سياسية (١٨) .

واخيرا فقد ادخلت تحليلات الموند مفهوم الثقافة السياسية والتى ترتبط بالنظام السياسى وتتجسد فى نماذج معينة من التوجهات نحو الحركة السياسية وهذه النماذج تتسع وتمتد لتتجاوز حدود النظام السياسى .

يقول الموند : " ان كل نظام سياسى يجسد نموذج معين للتوجهات ازاء الحركة السياسية ، ومن المفيد الاشارة الى هذا النموذج باعتباره .... " ثقافة سياسية " والتى ترد عليها ملحوظتان : اولاهما : ان الثقافة السياسية تمتد عبر حدود النظم السياسية بل وعادة ماتمتد عبر حدود نظام سياسى معين . وثانيهما : ان الثقافة السياسية ليست هى الثقافة العامة بالرغم من انها ترتبط بها فهى تتميز عنها ولها نوع من الاستقلال عنها (١٩) .

الثقافة السياسية لدى الموند تشير الى توجهات الحركة السياسية فكل نظام يجسد مجموعة من المعانى والاهداف من القيم السياسية والاتجاهات والايديولوجيات والطابع القومى وروح الشعب او خصوصيته الثقافية .. وهذه المعانى قد

تحمل قدرا من الاختلاط والغموض ومفهوم توجهات الحركة او المتغيرات النمطية يتفادى مثل هذا الاختلاط والغموض وتغيد على الاقل فى تحقيق الشمول والتمييز المنطقى (٢٠) .

ويستند الموند الى برسونز وشلز فى تحديد عناصر توجهات الحركة او السياسة سواء كانت هذه العناصر معرفية تتضمن ادراكا وتمييزا للاهداف ، والاحداث والحركة او الفعل والقضايا وماشابه او كانت تتعلق بالتفضيلات والمشاركة او التاثير بشان الاهداف والقضايا وماإليها او كانت تتضمن تقييما وطرقا لتنظيم اختيار الافراد ومدركاتهم ، وتفضيلاتهم وقيمهم ، من خلال تطبيق معايير او قيم معينة (٢١) .

ويمثل كتاب الموند وكولمان الذى نشر فى عام ١٩٦٠ المرحلة التالية فى صياغة الموند (٢٢) ، حيث صياغة اكثر احكاما لنظرية تتناول الابنية والوظائف فى سياق جهد واع تجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية فى المناطق التى تتجه الى تغيرات عميقة وشاملة و تضمنت هذه الصياغة عدد من الافتراضات واشارت الى عدد من النتائج المستخلصة من دراسة مناطق العالم النامية .

ومن النتائج التى اشار اليها هذا الكتاب ـ حددها كولمان فى الخاتمة ـ والتى صيغت فى شكل افتراضات او خصائص وسمات عامة تميز تلك الدول او المناطق النامية (٢٣) ، منها الافتراض بان السياسة القومية فى هذه الدول تميل عادة الى التركز بشكل اولى فى المناطق الحضرية حيث تصبح هذه المناطق الحضرية مسرحا للحياة السياسية لتركز جماعات النخبة الفرعية الحديثة بها .. وهناك افتراض اخر يتعلق بالفجوة بين المجتمع الفرعى الحضرى ذات التوجيهات الحديثة فى هذه الدول وبين المجتمع القومى الاوسع والذى يمثل هذا المجتمع الفرعى بؤرته ومركزه السياسى .

كذلك اشار كولمان الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول ، ومن شان التفاوت الكبير بين مستويات المعيشة وفرص العمل فى المراكز الحضرية وفى المناطق الريفية ان يؤدى الى حركة متسارعة فى اتجاه المراكز الحضرية ، بشكل

يفوق مقدرة هذه المراكز على توفير فرص العمالة • ونتيجة لذلك يوجد فى اغلب المراكز الحضرية خصوصا فى مدن الغواصم عناصر وعوامل تجعلها اكثر تعرضا للانشطة غير المعتادة • (٢٤) كذلك فان عمليات اسباغ الطابع التجارى والصناعى على الاقتصاد فى هذه المجتمعات النامية لم يسهم فى تحقيق التكامل السياسى او الاجتماعى كما لم يسهم فى قيام طبقة وسطى او طبقة من منظمى المشروعات •

ورغم ان التحديث قد ادى الى ادخال تغييرات فى الابنية الاجتماعية فى العديد من هذه الدول النامية فان هذه التغييرات غالبا ما أدت الى تصاعد التوتر فى العلاقات بين الجماعات والتحديث يأتى معه وفق هذه الافتراضات ـ بالعلمانية الا ان المجتمعات التقليدية مازال الدين فيها يشكل عاملا حيويا يؤثر على العملية السياسية ولازال الدين عامل حيوى فى الحياة اليومية لدى القطاع التقليدى من السكان والنخبة العلمانية الحديثة تجد نفسها مضطرة الى احترام الدين كقوة سياسية وفى بعض الدول النامية تقوم احزاب على اساس دينى وهكذا فان تسييس الدين يؤدى الى التوتر الاجتماعى فى المجتمع ويطيل امد الصراع بين المنادين بدور اكبر للدين والمنادين بعلمانية السياسة • (٢٥)

كما اشار كولمان الى الدور المسيطر الذى يلعبه الجيش والبيروقراطية فى العديد من الدول النامية بصفة عامة لاسباب من بينها : ان كلا من المؤسستين يضطلع بمسئولية خاصة فى حفظ القانون والنظام وان لدى كل منهما الرغبة فى تحقيق الاستقرار فى الدولة النامية وفى بقاء واستمرارية النظام الاوليجاركى من الحكم (٢٦)

لقد كان هدف الموند احياء وتجديد المفاهيم المستخدمة فى دراسة السياسة المقارنة فاستخدم مفهوم النظام السياسى بدلا من الدولة وجهازها المؤسسى القانونى الذى استغرق اهتمام علماء السياسة التقليديين والوظيفة حلت محل القوة والتى اعتبرها الموند ايضا قانونية فى مدلولها والادوار حلت محل المناصب والابنية استخدمت بديلا عن المؤسسات • (٢٧)

ووضع الموند فرضية مؤداها ان النظام السياسى له سمات عامة واعتبر ان هدف صياغة نظرية وتحليل لهذه السمات انما يفرض تحديد مفاهيم لتلك السمات وفق منهج نظرى للدراسة المقارنة لعلم السياسة وتتضمن :

(١) كل النظم السياسية تتضمن ابنية سياسية

(٢) ان نفس الوظائف يتم ادائها فى جميع النظم السياسية

(٣) كل بناء سياسى متعدد فى وظائفه

(٤) تمثل كل النظم السياسية مزيجا مختلطا من منظور الثقافة

ان كل النظم السياسية نظم مختلطة من المنظور الثقافى فى راى الموند فلا توجد ثقافة كلها عصرية ولا توجد ابنية كلها حديثة بمعنى العقلانية كما لا توجد ثقافة كلها بدائية او تقليدية والاختلافات بين النظم انما تكون فى الوزن النسبى لكل من الحداثة والتقليدية ونمط المزج بينهما (٢٨).

انه لا يوجد نظام سياسى حديث او غربى تماما فكل النظم السياسية انتقالية تشهد قدرا من التغير فى الثقافة (٢٩).

وهذه المفاهيم والسمات توفر فى راى الموند اساسا للمقارنة وللدراسة المقارنة للنظم فى الامم المتقدمة والمتخلفة

لقد اعتبر الموند ان الابنية متشابهة فى كل النظم (٣٠) وان الاختلافات بين النظم الغربية وغير الغربية كانت موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب فى الواقع نتيجة المبالغة فى تصوير ما تتسم به الابنية السياسية فى النظم الغربية من تخصص وظيفى وما تتسم به ابنية النظم التقليدية من عدم تمايز ومن خصائص فى البناء السياسى والاجتماعى (٣١)، الامر الذى يؤكد اهمية توضيح وتحديد موقع تلك الابنية وتحديد سماتها الوظيفية وبهذه الطريقة وحدها يمكن التعبير الرصين والصحيح عن العملية الديناميكية (٣٢).

لقد تاثر الموند جزئيا باطار ديفيد ايستون للمدخلات والمخرجات والتغذية المرتدة وابتداء من هذا الاطار اخذ الموند يتحرك فى اتجاه " نظرية وظيفية ديناميكية " لكن هذا الاطار محدود ، سواء فى علاقاته او فى حدوده او فى المدخلات والمخرجات كما هى موضحة به محدود ليكون قادر على تمييز محدد ومعين فى المجال السياسى (٣٣) . كما اشار الموند الى المفهوم المركزى للسلطة السياسية لدى ايستون ، باعتباره هذا المفهوم يتكون من عناصر اساسية على اعتبار ان النظام السياسى يوزع القيم وان توزيعه يكون سلطويا ، وان هذا التوزيع السلطوى يربط المجتمع ويشمله ككل (٣٤) .

وتفترض البنائية الوظيفية التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية : النظام والبنية والوظيفة وينظر الى هذه المتغيرات الثلاث معا لتكون نموذجا متجانسا

ليست كل الوظائف التى يتم انجازها على مستوى او اخر متضمنة كجزء من الاطار الذى يستخدم فى البحث انما فقط الوظائف النظامية التى هى ضرورية فقط للنظام ككل وهذا يفسر لماذا يستخدم الكتاب اصطلاحى :الوظائف ، والمتطلبات الوظيفية كل منهما محل الاخر ، بالرغم من الاختلاف بينهما .

وعلى نحو مشابه بالنسبة للبنية حيث يؤخذ فى الاعتبار فحسب الابنية التى تسهم فى انجاز متطلبات وظيفية وهذا يجعل العديد من الابنية السياسية التى هى بداخل النظام خارج نطاق التحليل الوظيفى وهذا يفترض استبعاد عدد من الابنية وهذا يحرر البحث من التقيد بافتراض خاطىء ولا فائدة منه مؤداه ان بنية واحدة ، واحدة فقط تستطيع انجاز وظيفة معينة كالافتراض مثلا بان (٣٥) البرلمانات فقط هى التى تستطيع ، ويجب ، ان تنجز وظيفة التشريع .

واصبح مصطلح البنية يشير الى مجموعة او فئة من الادوار المترابطة بعلاقات متبادلة ولان هناك اختلاف بين معنى بنية ومعنى دور فمن الضرورى البدء بتقنية وتحديد المصطلح الاكثر بساطة وهو " الدور " .

يشير الدور الى درجة متنوعة من تقسيم العمل لكي يتحقق العمل في اغلب المجتمعات ومن ثم فالادوار تشير الى مستوى معين من النشاط المتخصص ، اى ان الدور هو فئة متميزة للانشطة التي تتم ممارستها في فترة معينة ولها سمة من نظام تقسيم العمل ويصبح جزء من نمط توقعات اعضاء المجتمع . انه " المشاركة المنظمة " بتعبير برسونز ، وهذه المشاركة تشير الى بعدين : اولهما يتعلق بتقسيم العمل والاخر يتعلق بالنظم الثقافية كما يمكن التحدث عن الادوار باعتبارها النظم او النماذج السلوكية المؤسسية .

ويطلق على عدد من الادوار المكملة المرتبطة والمتناسقة في انجاز المتطلبات الوظيفية يطلق عليها مصطلح " بنية " .

ان كل فئة من الانشطة التي يعد انجازها ضروريا لبقاء واستمرارية النظام ككل ، يشار اليها باعتبارها " وظيفة " او " متطلب وظيفي " بمعنى اخر فان الوظيفة هي دور معين بالنظر الى مساهمته في بقاء النظام واهدافه ورغم صعوبة حصر مضمون وعدد هذه المتطلبات الوظيفية الا انها تدور حول بقاء واستمرارية النظام ، وادارة التوتر وتحقيق الاهداف بمعنى حفظ المجتمع وتذويده بوسائل الدفاع والتكيف اى تذويد المجتمع بالموارد اللازمة لتلبية حاجاته المادية وتحقيق التكامل .(٣٢)

وتناول الموند فرضية رئيسية في تحليلاته مؤداها ان اهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الابنية وظائفها المحددة لها . وقد فصل الموند تحليليا الوظائف السياسية عن الابنية السياسية واشار الى عناصر مجموعتين من مجموعة وظائف ومجموعة ابنية وهو يفترض ان من الممكن مقارنة النظم السياسية من خلال احتمالات انجاز وظائف معينة بواسطة ابنية معينة .

حدد الموند وظائف النظام السياسي في فئات محددة عمد الى الفصل بينها وفق مفهومي المدخلات والمخرجات .

وتشمل هذه الفئات الوظيفية لدى الموند : الوظائف المدخلات كالتنشئة والتجنيد السياسي وبلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي (٣٧) والوظائف المخرجات كصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضي بمقتضى القاعدة

والوظائف المخرجات هي في الحقيقة وظائف الحكومة ووفقا للاستخدام التقليدي لمفهوم السلطات الثلاث المنفصلة داخل الحكومة وهكذا فان صنع القاعدة حل محل السلطة التشريعية وتطبيق القاعدة يتضمن الادارة والتقاضي بمقتضى القاعدة يرتبط بالعملية القضائية وهذه الفئات وفق نموذج الموند للوظائف المخرجات يتعكس بوضوح كما تبدو في الولايات المتحدة وفي المفهوم الاوربي للحكومة الغربية ، ويشير صنع السياسة او القاعدة الى ان المطالب يجب تحويلها الى قرارات سلطوية او سياسات اما تنفيذ السياسة وتطبيق القاعدة فانه يشير الى ان القرارات يجب ان توضع موضع التنفيذ (٣٩) .

اما الوظائف المدخلات او الوظائف السياسية فهي التي تعتبر في رأي الموند بمثابة معايير اساسية في تمييز سمات النظم السياسية للدول النامية بوجه خاص ، وليس المخرجات او الوظائف الحكومية فهذه الوظائف المدخلات تمثل سمات متأصلة للنظام السياسي بمعنى انها هي التي تحدد المشكلات والمداولات والصياغات بشأنها وحلول القضايا وتقديم الاجابات والحلول والطرق التي تنفذ بها القرارات المتخذة وكان ديفيد ايستون قد جعل من هذه العملية سمة مكونة لما يعرف لديه بالمطالب والتأييد للنظام (٤٠) .

والتنشئة السياسية وفق الموند ترتبط بقاسم مشترك لدى افراد المجتمع في الثقافة ومشاركتهم فيها فالتنشئة تعني ان اتجاهات الافراد ازاء النظام السياسي يجب ان تتكون وترسخ وتحدث التنشئة من خلال الاسرة والمدرسة والعمل والجماعات ومؤسسات الحكومة وتتضمن التنشئة السياسية وتجنيد افراد المجتمع من مختلف الطبقات والجماعات السلالية وما الى ذلك الى النظام السياسي : للاحزاب (٤١)

وللبيروقراطيـــة .... وماإليهـــا والـــتجنيد السياسى يعد اساسيا لشغـــل الادوار السياســـية ابتداء من التصويت حتى المناصب القيادية للحكومة .

وبلورة المصالح تعنى التعبيـــر عن المصالح والمطالب فى شكل سلوك او حركـــة او فعـــل فالمطالـــب من اجل سياسات خاصة يجـــب ان يعبر عنهـــا .
اما تجميع المصالح فمعناه التئـــام ودمج تلك المصالح والمطالب والتى يتم التعبير عنها عن طريق الاحزاب السياســـية وجماعات المصالح والكيانات السياســـية الاخـــرى (٤٢)

اى ان المطالـــب يجب ان تختار ويتم تهذيبهـــا بحيث تصبح فى شكل محدد يمكـــن ادارتـــه وتحقيقه من خلال البدائـــل الرئيســـية المتاحة .

بينمـــا الاتصال السياســـى يخدم كل الوظائف السياســـية فالتـــنشئة السياســـية والتجنيد السياســـى والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح كلها تحدث من خـــلال الاتصـــال (٤٣)

والى جانب نظرته الى النظم السياســـية وبوجه خاص الثقـــافة السياسية على انها مزدوجـــة بمعنى انها تتســـم بسمات حديثـــة وماقبل الحديثـــة متقدمة ومتخلفة صناعيـــة وزراعيـــة فانه يرى النظم السياســـية باعتبارها تنمو وتتطور عبر مراحل للنمو فالابنية تتجـــه لان تصبح اكثر تمايـــزا وتخصصـــا كلما وصل النظام الى مرحلة اعلى فى النمو لتكون اكثـــر عقلانية وحيادا وتخصصا واكثر ميلا الى معاييـــر الانجـــاز ويعتقد ان الانماط العقلانيـــة (٤٤)
تتغلغل فى النظم البدائية والتقليديـــة وان الانـــماط ابدائية لم تتلاشى تمامـــا فى النظم الحديثـــة ذاتهـــا وان كانت هذه النظم الحديثة تميل الى ضبط وتنظيـــم العناصر التقليدية بهـــا (٤٥) .

ويعتقـــد الموند ان نموذجه يسمح لعلماء السياســـة بالتوجه نحو نظرية احتماليـــة للنظم السياسية والواقع ان تصميـــمه للوظائف والابنيـــة يفترض بان النظم السياســـية يمكن ان تقارن من خلال احتمالات الاداء لوظائف معينة من خلال ابنية محددة ، وعبر الموند (٤٦)

املة فى ان تستمر وتتطور نظرية للتحديث ويتم تطبيقها على مشكلات العالم (٤٧)

وفى عام ١٩٦٥ اوضح الموند حاجته الى الربط بين نظريته الوظيفية بالنظرية التنموية فى دراسة السياسة المقارنة (٤٨)

ويعتبر كتاب الموند مع بويل الذى نشر عام ١٩٦٦ بمثابة مرحلة جديدة تضمنت تنقيحا و اعادة صياغة لمنهجه الوظيفى على اساس من نظرية التوازن والمفهوم الميكانيكى (٤٩)

اخذ الموند يتبنى فى هذه المرحلة تصنيفا سداسيا للوظائف يتضمن ثلاث وظائف حكومية اصلية او وظائف مخرجات وذلك الى جانب بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال وترتبط هذه الوظائف بعملية التحويل وهى العملية التى تسمح بتحويل المطالب والتأييد الذى ينساب الى النظام السياسى وينتج عن ذلك اى ينساب الى الخارج اى المجتمع او الى البيئة الدولية كلا من الاستخراج والتنظيم والتوزيع (٥٠)

وفى هذا المعنى يصبح منهج الموند مماثل لمنهج ايستون

وقد حاول الموند فى صياغته ان ياخذ فى اعتباره ماوجه الى صياغة ايستون من انتقادات ويحسب حسابها وهذا مايتضح فى الاعتبارات الاتية :

اولا : اوضح الموند ان مفهومه للنظام السياسى يتعامل مع علاقات اعتماد متبادل وليس مع علاقات انسجام او تآلف بين الاجزاء واكد ان منظرى النظم قد وقعوا تحت تاثير بسيط لاوجه التشابه والتناظر الميكانيكية والبيولوجية وقد جاءت تاكيدات الموند على علاقات الاعتماد المتبادل فى مفهومه للنظام كمحاولة منه لمواجهة الانتقادات التى وجهت الى منهجه باعتباره يتضمن تحيزا محافظا وبانه منهج سكونى او استاتيكى بسبب تاكيده على التوازن وعلى انسجام وتناسق الاجزاء .

فالنظام يتضمن اعتماد متبادل بين اجزائه ومكوناته فعندما تتغير سمات احدى هذه المكونات او الاجزاء للنظام فان المكونات والاجزاء الاخرى تتاثر ككل . وعلى سبيل المثال فان ظهور الاحزاب السياسية او وسائل الاتصال الجماهيرى يؤدى الى تغييرات فى اداء كل ابنية النظام

الاخرى وان بدرجات متفاوتة والى تغييرات وتاثيرات في قدرات النظـــام المحلية والدوليـــة (٥١) .

ثانيـا : حاول الموند ابراز صياغته الجديدة باعتبـارها ذات طابع ديناميكـــي وتحمل طابع التفاعـل وليس طابع سكونـي او محافظ فادخل فـــي تحليلاته النظم الناميـة واعتـرف باهمية ومغزى كتابات التنميـــة السياســية المنشـورة فـي اوائل عقد الستينات (٥٢) . واعتقد الموند ان مفهوم النظام السياســي يتناول مباشرة المجال الكامل للانشـــطة السياســية في المجتمع وان له مفهوم ايكولوجـي يركز على التفاعلات بين العالم السياسي والبيئة (٥٣) . ويحتل طابع التفاعل اهمية كبيرة في كتابات الموند وهذا التفاعل الذي يميز علاقات اجزاء ومكونات النظام الداخليـة كما يميز ايضا علاقاته بالبيئة المحيطـة وبالنظم الاخرى (٥٤) .

ان النظام السياسي يتكون من ادوار متفاعلة وفق الموند ، كتفاعل رعايـا النظام او المصوتين او الهيئة الناخبة مع اعضاء الهيئة التشريعيـة ، والبيروقراطيـة والقضـاة (٥٥) ...

وكل النظم تتفاعل مع بيئتان : البيئة المحلية والبيئة الدولية ، من خلال عمليـات التاثـير والتاثـر بالبيئة الطبيعية وبالموارد المتاحة والنظم الاقتصاديـة والتعليميـة والثقافية والتكنولوجيـة والسلالية وهكـذا فالنظم السياسـية تتفاعل في مجتمعاتها بطرق مختلفة ، وبدرجـات مختلفة ايضا فقد يلجأ نظام شمولي الى اساليب الرقابة المباشـرة على الحياة الاقتصادية بينما نظم سياسية اخرى تمارس رقابة اقل وعلـى نحو مماثل تتفاعل النظم السياسـية ومجتمعاتها مع بيئاتها الدولية ، من خلال العلاقات السياسـية والدبلوماسـية والتبادل التجاري والفنـي والثقافي وعمليات الاتصال الدولي والحروب ومن خلال العلاقات مـــع المنظمات الدوليـة (٥٦) ...

ويمكن النظر الى تفاعل النظم السياسية الى علاقاتها مع بيئاتهـا ، من خلال تقسيم عملية التفاعل الى ثلاث مراحل او فئات : مدخلات ، وتحويل ، ومخرجات (٥٧) .

ثالثا : بدأ الموند وكأنه يبحث عن نظرية كلية وليس نظرية جزئية فأكد على الحاجة الى نظرة للنظم السياسية ككيانات كلية ، نظم صاغتها وشكلتها بيئاتها (٥٨) وفي هذا المعنى فانه تابع خطوات ديفيد ايستون . لكن الموند اعطى اهمية جوهرية للنظرية وذلك باشارته الى تجارب دول مختلفة ومواقف فعلية واقعية اوضحتها تحليلاته .

يقول الموند وبويل : تحاول النظم السياسية استخراج الموارد من بيئاتها بدرجة او باخرى وتوزيع المنافع على الجماعات المحلية والدول الاجنبية وتعمل على تنظيم او ضبط السلوك داخليا وتوفير الامن في وجه التهديدات الخارجية من ناحية اخرى فان النظم السياسية ذاتها هي من صنع البيئات التي تعمل فيها ، وتتأثر المشكلات التي يواجهها المواطنون والزعماء في مجتمع ما ، والموارد المتاحة لمعالجة هذه المشكلات والمهارات والقيم التي تصوغ السلوك والمعتقدات الجماعية كلها تتأثر بالبيئات المحلية والخارجية (٥٩) .

ان منظور النظم يعني في راي الموند ، وبويل ، الاهتمام بالسمات والعوامل البيئية للنظام سواء كانت داخلية : كنصيب الفرد من الدخل القومي ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة والانقسامات السلالية واللغوية او الدينية او كانت خارجية : كمشكلات السلم والتسلح بالنسبة للقوى الكبرى او الامن الاوربي بالنسبة للدول الاوربية (او كعلاقات العرب باسرائيل بالنسبة للاقطار العربية) .

يتاثر النظام السياسى بعوامل البيئة كما يؤثر فيها ، من خلال المدخلات والمخرجات على التوالى ، اما عملية التحويل فتتم داخل النظام السياسى (٦٠) . وهكذا فان نظرية النظم ـ وفق الموند وبويل ـ تقسم عملية التفاعل الى :

مدخلات ، ومخرجات وعملية التحويل وتناول الموند وبويل بالتفصيل اهم المدخلات ومضمونها وكثافتها وكذلك اهم المخرجات مضمونها وكيف تغادر النظام الذى تنبثق منه وتؤثر فى النظم الاخرى وفى البيئة كما تناول حدود النظام السياسى . ويتناول الشكل الاتى العملية السياسية من وجهة نظر تحليل النظم :

منظور النظم للعملية السياسية وفق الموند وبويل

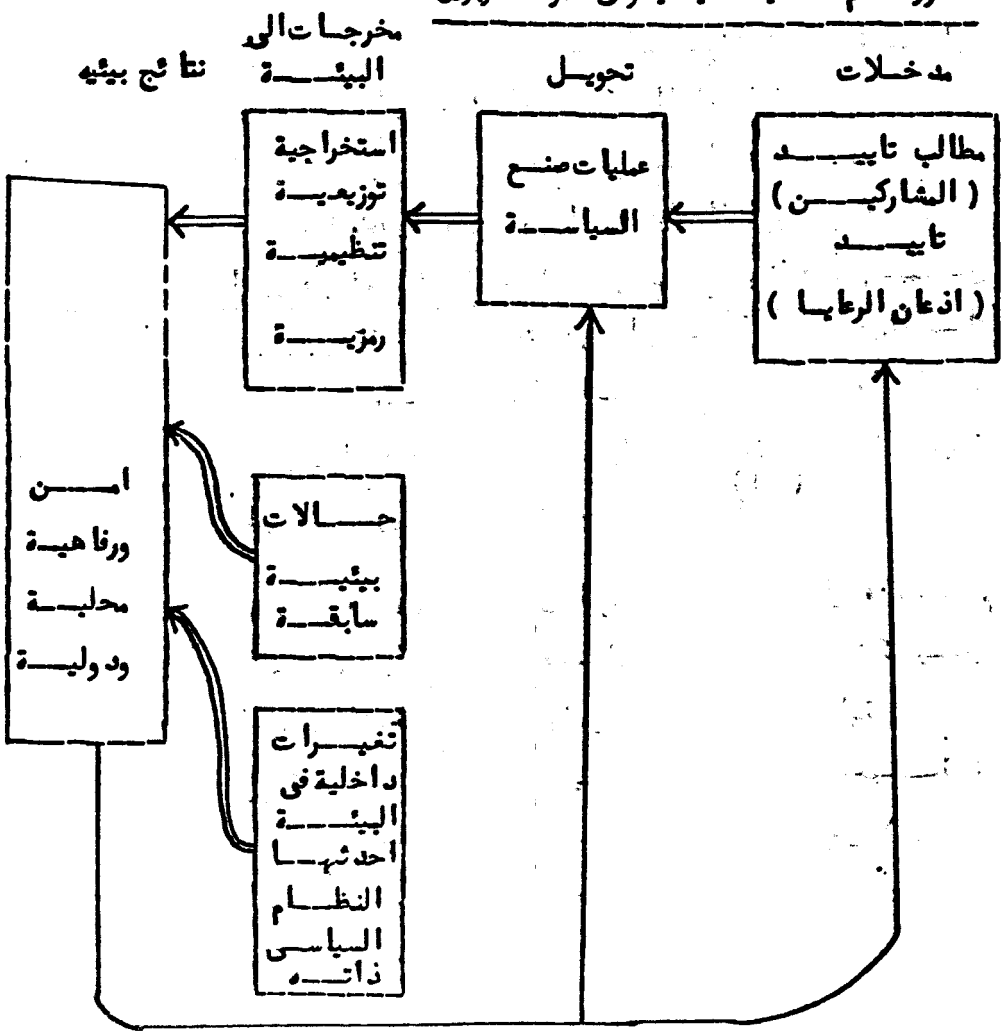

ومن اهم انماط المدخلات للنظام السياسى : المطالب والتاييد (٦٢) ، والتى تناولها الموند وبويل ، على النحو الاتى :

أولا : المطالب : ومن امثلة المطالب التى تناولها التحليل :

(١) مطالب بتوزيع السلع والخدمات كالمطالب بحد ادنى للاجور وقوانين بالحد الاقصى من ساعات العمل والفرص التعليمية والمنافع العامة والطرق والنقل .

(٢) ومطالب بتنظيم السلوك مثل سن العام والرقابة على الاسواق وتشريعات المحافظة على الاسرة وتنظيم الزواج والصحة وغيرها .

(٣) والمطالب بتحديد الضرائب وغيرها من مختلف اشكال استخراج الموارد .

(٤) المطالب الخاصة بالاتصال الاعلامى كالمطالب بتعزيز وتحرير وحياد الاتصال الجماهيرى .

(٥) المطالب بالمشاركة فى العملية السياسية او بالتمثيل الاكثر عدالة للجماعات الاجتماعية او المطالب بحق التصويت وتولى المناصب او تنظيم جمعيات واتحادات وتنظيمات سياسية .

(٦) المطالب بمزيد من الاستقرار والنظام وتقليل او تلطيف الصراع والعنف فى المجتمع او المطالب بالتكيف الايجابى والاستجابة للقيم الجديدة والتحديات والفرص (٦٣) .

ويقابل النظام السياسى هذه المطالب باشكال مختلفة ودرجات كثافة مختلفة من الاستجابة والحقيقة ان مدخلات المطالب لاتكفى وحدها لاستمرار النظام السياسى بعمل ، انها مجرد " مادة اولية " تتم منها صناعة المنتجات النهائية التى تعرف بالقرارات والطاقة فى شكل افعال او سلوك او توجيهات تعمل على تطوير واستمرار بقاء النظام السياسى الذى تثار فيه المطالب وتنبثق منه القرارات للحفاظ على سير النظام وبقائه يعمل (٦٤) .

ثانيا : التاييد : ويورد الموند وبويل امثلة لانماط التاييد منها فئتين يمكن التمييز بينهما على النحو الاتى :

(١) تاييد بالموارد السياسية بمعنى تاييد من خلال جهود ومحاولات للمشاركة السياسية لدعم وتعزيز الزعماء والجماعات والاحزاب التى ترتبط بسياسة متخذة او الذين يسعون الى تولى منصب عام او يصنعون السياسة العامة . وهذا التاييد ياخذ شكل التصويت او فئة ترتبط بسياسة معينة .

(٢) تاييد بالطاعة والاذعان اى تاييد الرعايا للنظام كرد فعل لسياسات سلطوية يتخذها النظام السياسى الشرعى ومن امثلة هذه الفئة من التاييد : —

أ — التاييد المادى كدفع الضرائب والرسوم وتقديم الخدمات كالمساهمة بالعمل فى الخدمات العامة والخدمة العسكرية الوطنية وغيرها .

ب — الاذعان للقانون واللوائح والتنظيمات المختلفة .

جـ — توجيه الانتباه والاهتمام الى الاتصال الحكومى واحترام السلطة والرموز والطقوس المتصلة بها .

وعموما فان التاييـــد بالموارد السياسية يؤ ثر فى السياسات التـى يتخذ ها النظام بينما التاييـد بالاذعان او الخضوع للسلطـــــة واحترامها يذود النظام بالموارد التى تجعله قادر على الاستخراج والضبط والتوزيع وبمعنى اخر تنفيذ سياساته .

وقد يكون مصدر المدخلات المجتمع الذى يكون النظام السياســى جزء منه كما قد يكون مصدرها من داخل النظام السياسى ذاتـــه من النخبـــة اى من القيادات سواء كانوا رئيس الجمهـــــورية او الملك او الوزراء او اعضاء الهيئات التشريعية والقضائيـة ، كمـا قد يكون مصدرها النظام الدولى فى شكل تدخل او رقابة ، أو دعم من نظم سياســية اجنبية ، او فى شكل تهديدات او غـــزو وانســياب المدخلات وايضـا المخرجات يتضمن تعامل بين النظام السياســى وعناصر البيئـــة الداخلية والخارجية .

ومن ثم فان المدخلات قد تاتى من مصادر ثلا ثـــة :

(١) المجتمع (٢) النخب السياسية (٣) البيئة الدوليـــة (٦٥)

ومن اهم انماط المخرجات التى تناولها المونـــد وبويل اربعـــة فئات يبادر بها النظام السياســى والتى تشير الى اداء النظـــام وتتضمن هذه الفئات الاربعة : مخرجات استخراجية وتوزيعيـــــة وتنظيميـــة ورمزيـــة على النحو الاتـــى (٦٦) :

(١) اســـتخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية وتشمل هـذه الموارد السلع والخدمات والنقود والاشخاص والخامات وغيرهـــا ويمكن قياس اداء النظام ومقارنة النظم المختلفة بكمية او مقـــدار ماتم استخراجه ونوعيته والتعرف على اى الجماعات التى تاثـرت بهذا الاستخراج .

(٢) النشاط التوزيعي بمعنى توزيع السلع والخدمات والفرص والمراكز والمراتب وما أشبه ، ويمكن قياس اداء النظام ومقارنة النظم على اساس ما الذى يتم توزيعه ؟ هل سلع اقتصادية أم خدمات كالتعليم او الصحة او القيم الاخرى كالمركز او المكانة او الامن ؟ وايضا على اساس نسبة ما يجرى توزيعه بواسطة النظام السياسى واى الجماعات يتاح لها ان تستفيد من هذا التوزيع ؟ واخيرا ينظر الى العملية التوزيعية خلال فترة زمنية ممتدة لاعطاء منظور ديناميكى لتلك النماذج التوزيعية (٦٧) .

(٣) ضبط السلوك وتنظيمه فالنظام السياسى يرتبط بمجموعة من الانشطة التنظيمية او الضابطة والواجبات والالتزامات ، و العقوبات المترتبة على الجرائم او انتهاك القوانين ، وتختلف النظم السياسية باختلاف :-

أ - عدد وانماط الانشطة التى يتم تنظيمها .

ب - الجماعات التى يتم تنظيمها .

جـ - الحدود الاجرائية او الاجراءات المتعلقة بفرض القوانين

د - انماط وشدة العقوبات المترتبة والتى تستخدم لضمان تنفيذ الالتزامات .

(٤) المخرجات الرمزية وتتضمن تاكيدات للقيم وعرض للطقوس والرموز السياسية وهذه الرموز قد تكون فى شكل اجازات وطنية او تماثيل ونصب تذكارية لشخصيات وزعامات تاريخية يمجدها ويوقرها النظام ، كما تشمل الشعارات والعبارات والخطب السياسية واغلب الخطب السياسة تتضمن ذكريات تاريخية وقيم ايديولوجية كالمساواة والحرية والعدالة ومثل كالشجاعة والاداء الرمزى للنظام السياسى قد يحقق

نتائج مرغوبة محليا ودوليا كما قد يعزز الجوانب الاخرى من اداء النظام (٦٨).

وهذا الاداء الرمزى قد يأخذ شكل وعود او انجازات مستقبلية والثقة فى هذه الوعود قد يعتمد على سوابق النظام بمعنى وعوده وانجازاته السابقة لها (٦٩).

بالاضافة الى ماسبق يمكن الاشارة الى قدرة النظام على الاستجابة ومدى حساسيته للتغيرات فى البيئة وفى المدخلات (٧٠).

ويشير الموند وبويل الى ان مخرجات النظام السياسى يصعب تمييزها عن السياسات اى القرارات التى يتخذها النظام بسبب علاقات التفاعل التى تربطها . فالسياسة بمعنى القرار تتضمن مجموعة من النشاطات والوسائل ونادرا ماتعتمد على وسيلة واحدة فقط او فئة واحدة للمخرجات ورغم صعوبة التمييز بين المخرجات السياسية فى علاقتها بالسياسة المتخذة فان الموند وبويل يؤكدان اهمية مقارنة اداء النظم السياسية وانجازها استخراجيا وتوزيعيا وتنظيميا ورمزيا من خلال ماتتخذه النظم من سياسات وعمليات للاتصال والاخذ والعطاء والالزام ومن خلال مايرتبط باداء هذه النظم من بيانات تشير على نحو دقيق الى حجم الدخول والنفقات المختلفة ، وتنفيذ القوانين والنظام العام (٧١).

وفى هذا الاطار يؤكد الموند وبويل اهمية مفهوم " السلع السياسية " باعتبارها نتاج للحركة السياسية وهو المفهوم الذى ادخله رولاند بينوك (٧٢).

كان بينوك قد اشار الى مفهومه عن السلع السياسية فى دراسة له اشار فيها الى مصطلح النظام السياسى وما يرتبط به من مدخلات (مطالب وتأييد) وعمليات التحويل والاتصال

بما فيها التغذية الراجعة والبيئة والمخرجات . كما اشار الى اهمية الثقافة السياسية لما تضمنه من معانى للهوية وعناصر وتوجهات للانجاز والعقلانية واتجاهات ومشاعر ومفاهيم الحقوق والواجبات واحترام الذات وغيرها من ابعاد قد تسهم فى نمو النظام السياسى (٧٤)

يقول بينوك : " نحن لم نعد نناقش المخرجات فى معنى السياسات او القرارات وانما ننظر اليها على انها نتائج . فنتناول نتائج المخرجات ، النتائج التى هى من اجل الشعب من اجل المجتمع ككل او مجموعة فرعية كالاقتصاد او الاسرة ..... ومازلنا نعنى بذلك انجاز الاهداف السياسية (٧٥) " .

وركز بينوك مباشرة على تلك الاهداف التى تلبى الحاجات لكن ليس الحاجات التى تجعل النظام قائما وتحفظ استمراريته وانما الحاجات الانسانية التى من شان تلبيتها ان تجعل النظام السياسى ذا قيمة للانسان وتمنحه مبرراته (٧٦) ، والاهداف التى تتابعها النظم السياسية تختلف كثيرا من وقت الى وقت ، ومن مكان الى مكان (٧٧) . وليست كل السلع تاتى كنتيجة مباشرة من مخرجات النظام السياسى ، فبعضها ينبثق مباشرة من العملية السياسية ، كمنتجات جانبية على سبيل المثال فان المشاركة السياسية وهى جزء من العملية السياسية قد تساعد على بناء تاييد سياسى للنظام فى المستقبل وقد ترشد الى المطالب والحاجات وفى نفس الوقت فانها قد تسهم مباشرة فى رفاهية الافراد انها بذلك تخلق سلعا سياسية سواء كان النظام قد اختار من بين اهدافه ، هذه السلع ام لا (٧٥) .

يعطى مفهوم بينوك للسلع السياسية اهمية للنتائج المرتبطة بتحقيق وتلبية الحاجات الانسانية للمجتمع ، والتى تجعل للنظام السياسى طابعا انسانيا ويعدد بينوك قائمة من هذه السلع كالامن والذى يأتى فى المقام الاول لدى بينوك أمن فى مواجهة اى اعتداءات خارجية وايضا امن المواطن فى الداخل فى بيته وماله واحواله ، فالتهديدات ضد الامن يجب ان تكون فى متناول سيطرة ورقابة وضبط الدولة (٧٩) . وكذلك الرفاهية والتى تتضمن اوسع من مجرد الرفاهية المادية حيث تاتى مسائل نمو الكرامة الفردية واحترام الذات وتطوير القدرات الفردية ضمن الرفاهية (٨٠) . ومن السلع السياسية الاخرى العدالة (٨١) ، والحرية (٨٢) .

ويعترف الموند وبويل ان منهجهما يتاثر مبدئيا بفكرة بينوك عن السلع السياسية ـ التى هى محصلة ونتاج للعمليات السياسية ـ فالمخرجات يقصد بها انتاج السلع السياسية ، والفكرة المحورية لدى بينوك : العلاقة بين منتجات النظام السياسى والحاجات التى يفترض انها تشبعها ، فلكى تشكل هذه المنتجات " سلعة سياسية " فانها يجب ان تقيم بواسطة مستهلكيها .

وقد توجد علاقة تناقض او عدم انسجام وتوتر بين بعض هذه السلع السياسية على سبيل المثال بين الامن والحرية او الرفاهية والحرية او بين الامن والعدالة او بين الرفاهية والعدالة فكل سلعتان منهما صراع بدرجة او باخرى من درجات هذا الصراع .

يضاف الى ذلك ان مستوى النظام السياسى وقدرات هذا النظام ، تؤثر فى مقدرته على انتاج تلك السلع السياسية . كذلك فان المشكلات والتهديدات التى تطرحها البيئة قد تضع قيودا وحدودا على انواع واحجام السلع التى يمكن للنظام السياسى ان يقوم بانتاجها (٨٤) .

وبالرغم من اوجه التمايز التى حملتها تحليلات الموند ، الا ان منطلقه ، ظل الى حد كبير ، نموذج ايستون للنظام السياسى ، حيث يتخلص نموذج ايستون للنظام السياسى فى الشكل الاتى :

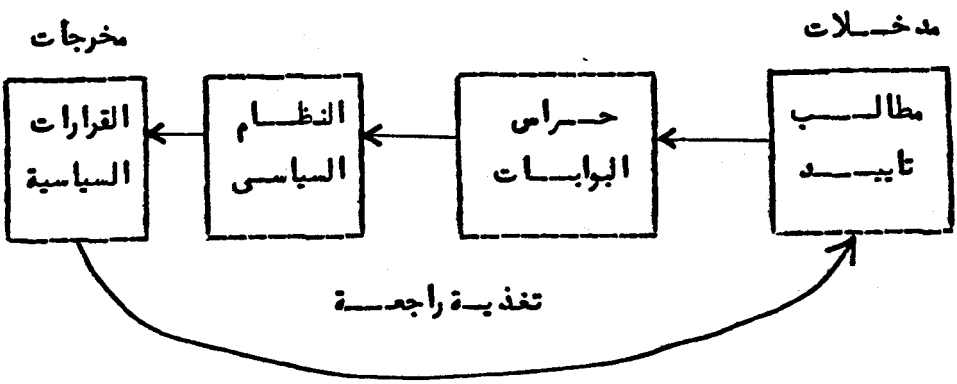

فالمدخلات تتضمن المطالب والتأييد من اجل سياسات معينة والتى تتحول فى النظام الى مخرجات ، اى قرارات وسياسات سلطوية وهذه المدخلات تتاثر بتغذية راجعة تؤثر فى الدورة التالية ، وانسياب المدخلات للنظام ينظمه حراس البوابات ومن امثلتهم الاحزاب وجماعات المصالح ويقومون بهذا التنظيم لصالح مطالب معينة يتحيزون لها ، ضد مطالب اخرى ويحتاج النظام كذلك ، اذا قدر له ان يستمر الى تاييد فى شكل ضرائب ومشاركة وطاعة (٨٥) .

وقد اعاد الموند تاكيد المصطلحات العديدة التى سبق ان ادخلها الى التحليل السياسى فالى جانب مفهومه عن النظام السياسى تناول مرة اخرى مناقشة الدور السياسى والبنية السياسية والثقافة السياسية فى كتابه مع بويل .

ظل الدور السياسي يعتبر احد اهم الوحدات الاساسية في النظم السياسية ، لدى الموند وتشكل مجموعة الادوار البنية السياسية اى ان الدور الفردى هو الوحدة الاساسية للبنية السياسية .

والدور هو نموذج منتظم للسلوك قائم على توقعات وافعال الفرد صاحب الدور وتوقعات وافعال الاخرين وتشكله هذه التوقعات والافعال (٨٦) . ويضرب الموند وبويل مثلا بالناخب الذى يعطى صوته في صندوق الانتخابات ويشكل مجموع الناخبين هيئة ناخبة تمثل بنية سياسية تتكون من مجموعة الادوار الفردية للناخبين أما الاحزاب السياسية فهى ابنية اكثر تعقيدا عن الهيئة الناخبة حيث لها زعيم متميز وادوار للاعضاء ومجموعة من النشطين الحزبيين . معنى هذا ان من الممكن تحليل البنية السياسية على مستويات عديدة مختلفة ومن وجهات نظر مختلفة والنظام الانتخابى لا يتكون فحسب من هيئة ناخبة واحزاب ، حيث يرتبط ايضا بجماعات للمصلحة وابنية اخرى فى اختيار المرشحين (٨٧) ويكرر الموند على اهمية استخدام مصطلحات الدور والبنية السياسية — وليس مصطلحات المنصب والمؤسسة — للتأكيد على السلوك الفعلى للافراد المشاركين فى السياسة والاداء الفعلى للمؤسسات السياسية ان كلا من المنصب والمؤسسة قد يشير الى القواعد الرسمية او القوانين اما الدور والبنية فانها تشير الى سلوك للافراد يمكن ملاحظته ويؤكد الموند ان القوانين والمعايير المثالية قد تؤثر فى ذلك السلوك لكنها نادرا ما تصفه بشكل كامل (٨٨) .

كذلك اكد الموند وبويل اهمية الثقافة السياسة باعتبارها تشير الى الابعاد النفسية للنظام السياسى بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات سائدة لدى السكان . وأكد الموند وبويل ان الجماعات الاقليمية او السلالية وكذلك الطبقات الاجتماعية التى تكون هؤلاء السكان قد يكون لها اتجاهاتها الخاصة ، وابعادها النفسية وسميا هذه الاتجاهات الخاصة بالثقافات الفرعية واصبح تعبير الثقافة السياسية الفرعية شائعا ومتداولا بين علماء السياسة (٨٩) .

وتتشكل الثقافة السياسية بواسطة تاريخ الامة والعمليات والانشطة المستمرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن خلال مسوح واستفتاءات الرأى العام يمكن اكتشاف سمات المواطنين واتجاهاتهم المرتبطة بالحياة السياسية (٩٠) . ومن خلال التعرف على وجهات نظر النخبة والكتابات والخطب والعبارات السياسية وكذلك التاريخ او السلوك الماضى يمكن التعرف على الاتجاهات والاهداف والاستراتيجيات التى ترشد النخبة فى سلوكها . انها تؤثر وتتأثر فى عملية ديناميكية بالتجارب والخبرات السياسية للمجتمع (٩١) .

والتنشئة السياسية هى العملية التى تتكون بواسطتها الثقافة السياسية وتستمر وتتغير وكل نظام سياسى يمتلك الابنية التى تقوم بوظيفة التنشئة السياسية وتشكيل الاتجاهات السياسية وتكريس القيم السياسية وغرس المهارات السياسية للمواطنين وللنخب وفى بعض المجتمعات قد يتم انجاز هذه الوظيفة مباشرة بواسطة الاسر او المؤسسات الدينية او القادة الذين يضطلعون ادوارا اجتماعية تقع احيانا فى دائرة المجال السياسى (٩٢) .

كما ناقش الموند ويويل مفهوم " تنشئة الدور " كاحد جوانب التنشئة ، بمعنى خلق اتجاهات ازاء الادوار فى النظام السياسى . وبالنسبة للمواطن فان هذا يتضمن صياغة اتجاهاته ازاء نفسه كشارك او ناخب او متظاهر او دافع للضرائب او منفذ للقوانين او عنصر ذو علاقة بالسلطات وبالنسبة للفاعل النخبوى فان تنشئة الدور تعنى الوعى بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة والمنظمة للسلوك المتوقع فى هذا الدور . وهذه التنشئة قد تاخذ شكل قواعد محددة مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص ، وقد تتضمن توقعات غير رسمية (٩٣) .

ويبين الشكل الاتى عناصر النظام السياسى ومستويات الوظائف عند الموند (٩٤) :

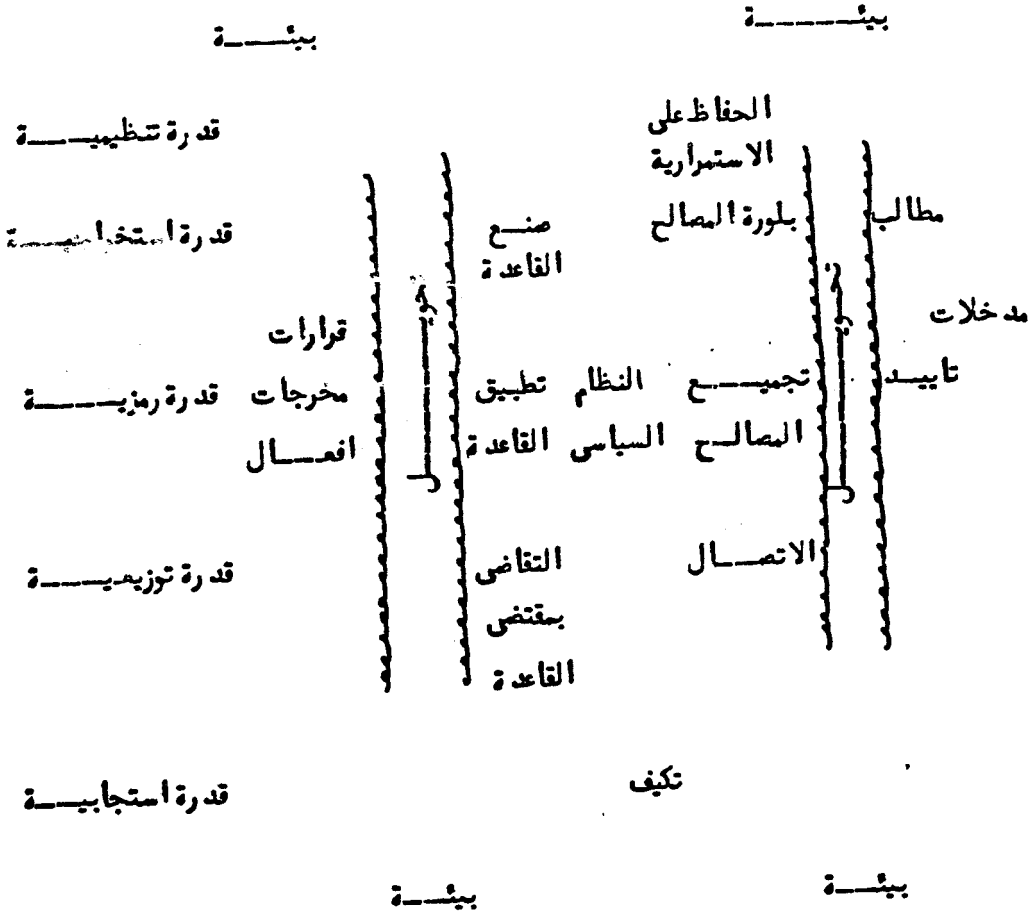

شكل يوضح النظام السياسى ومستويات الوظائف لدى الموند

فى هذا الشكل تتضح العلاقة بين المصطلحات ومستويات الوظائف وتجريد ماتناوله الموند فالنظام السياسى يتكون لدى الموند من اجزاء تربطها علاقات متبادلة وتتضمن هذه الاجزاء المؤسسات الحكومية وكل الابنية فى المجالات السياسية(٩٥) والحدود تفصل بين النظام وبيئته والمدخلات والمخرجات تؤثر فى النظام والتغذية الراجعة توجد بين النظام وبيئته وحدد الموند على سبيل المثال عددا من المطالب وامثلة اخرى لعدد من انماط التأييد والتى تقدم كمدخلات للنظام ووصف كذلك عددا من انماط التحويلات التى ترتبط بجانب المخرجات فى العملية وهذا يوضح استناده الى اطار ايستون اساسا كنقطة بدء لكنه يربطها بمستويات ثلاث للوظائف :

المستوى الاول :

ويتكون من ست وظائف للتحويل وتشمل بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسى وصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضى بمقتضى القاعدة .

وهذه الوظائف ترتبط بالمطالب والتاييد فى جانب المدخلات وبالقرارات وحركة النظام او افعاله فى جانب المخرجات ، والتى تصبح من مكونات النظام الداخلية . والمطالب تصاغ من خلال " بلورة المصالح " وترتبط بمسارات بديلة للحركة ، عبر " تجميع المصالح "

اما القواعد فانها تتكون من خلال " صنع القاعدة " وتنفذ وتفرض من خلال " تطبيق القاعدة " واحيانا يتم تطبيقها من خلال القضاء والاتصال يؤثر فى كل هذه الانشطة .

اى ان احد مستويات تحليل وظيفة النظام السياسى تكون بتناول الوحدة ككل فى بيئتها .(٦٦)

المستوى الثانى :

ويتكون من الوظائف " الندرات " سواء كانت تنظيمية او استخراجية ، او توزيعية او رمزية او استجابية .

وهذه الوظائف ترتبط باداء النظام وهو فى بيئته .

اى ان المستوى الثانى هو النظر الى الوظيفة داخل النظام اى يتم تناول وظيفة الوحدة وادائها داخل عملية التحويل .(٩٧)

وقد طبق الموند هذه الوظائف على المجتمعات الشمولية والديمقراطية ، وخلص الى انه فى المجتمعات الديمقراطية تكون مخرجات التنظيم والاستخراج والتوزيع

اكثر تاثرا بالمطالب التي تصدرها الجماعات ، وتمتلك هذه المجتمعات كذلك قدرة استجابية اعلى (٩٨) .

اما المجتمعات الشمولية فانها على العكس من ذلك : اقل استجابة للمطالب والسلوك التنظيمي يكون من خلال العنف ، واستخراج الموارد من الشعب يصل الى حده الاقصى وترتبط القدرة الرمزية بانسياب الرموز من النظام السياسي الى البيئة الدولية .

المستوى الثالث :

هنا فان وظائف التكيف والمحافظة على استمرارية النظام تتضمن التجنيد السياسي والتنشئة السياسية والتي تمثل هذا المستوى الثالث . فوظائف التكيف وبقاء النظام واحلال اجزائه تنعكس في السياسة في : التجنيد السياسي وفي التنشئة السياسية وهذه الوظائف لاتدخل مباشرة في عمليات التحويل انما تؤثر في الفاعلية ، وفي العمليات الداخلية بالنظام ومن ثم في ادائه (٩٩) .

ويعتبر الموند تكيف النظام والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية وظائف ترتبط بادوار جديدة واتجاهات جديدة تمثل جوهر التغيير (١٠٠) .

فالقدرات الجديدة او المستوى الجديد للقدرة والمؤسسات السياسية الجديدة والعمليات الجديدة وكذلك الدعوة الى نخبة جديدة والتغيرات في تدريب النخبة وفي الافكار والتغير في التوقعات وفي المشاركة وفي القيم والمعتقدات بين صفوف وشرائح المجتمع العديدة : كل هذا يمثل جوهر التغيير .

ان التنشئة والتجنيد يرتبطان وثيقا بالتغير السياسي (١٠١) ، ولذلك فانه ينظر الى نظرية تكيف النظم في هذا المجال باعتباره نقطة بدء (١٠٢) .

وقد الموند فان نظرية النظام السياسي يمكن ان تقوم على اساس فهم العلاقات بين المستويات الثلاث وعلاقات الوظائف على كل مستوى (١٠٣) .

ولقد راجع الموند كتاباته فى سنة ١٩٦٩ وفى سنة ١٩٧٠ وهو نفس الوقت تقريبا الذى اعاد فيه ايستون تقييم كتاباته المبكرة فاكد الموند ثقته فى تحليل النظم فى السياسة وأرجع الانجازات التى حققتها دراسات السياسة المقارنة فى العقدين السابقين الى هذا التحليل (١٠٤).

وحاول الموند تاكيد اهمية منهجه البنائى الوظيفى ونادى بربط هذا المنهج امبيريقيا بحالات تاريخية محددة مما يعزز نظريته و يوفر لها الملاءمة فدعا الى استخدام الدراسات العلمية السببية التى تربط بين التحليل الوظيفى - النظمى وتحليل الاختيار العقلانى (١٠٥)

ثانيا : تقييم البنائيـــة الوظيفيـــة فى التحليل السياســى :

أ ـ الاصول الفكريـــة :

تاكدت اهمية البنائيـــة الوظيفية فى التحليل السياسى فى وقت متزامن مع بـــروز اهمية دراسات وكتابات تناولت السلوك الفردى الانسانى يضاف الى ذلك ان هناك من يعتقـــد احيانا ان البنائيـــة الوظيفية تسمح بالتحليل الموضوعى ، مـــن خلال تاكيدها على النظام الاجتماعى العضوى او مايســـى احيانا بالعلم الطبيعى للمجتمع كما ان البنائيـــة الوظيفية تحاول ان تربط الظواهر الاجتماعية فى نظام واحد للفكـــر (١٠٦) .

وهذا المنظور الوضعى ينطلق اساسا من كتابات علماء الانثربولوجيـــا : رد كليف ـ براون ، ومالينوفســـكى وعلماء الاجتماع برســـونز وميرتـــون والذين كـــان لهم تاثيرات واضحة فى علم السياسة المعاصر خصوصـــا فى كتابات الموئـــد (١٠٧) .

اصبحت البنائيـــة الوظيفية معروفـــة على نطاق واسع الانتشار وجميع الباحثين يعرفونها فى علم السياسة وقد طورها الموئـــد (١٠٨) ، واصبحت بفضل كتابات الموند تعبيـــرات مثل تجميع المصالح وبلورة المصالح وكذلك البنيـــة السياســـية والوظائف السياسية والثقافـــة السياســـية والتنشئة السياســـية وقدرات النظام السياسى وغيرها معروفـــة جيدا ووفرت ثراءا كبيرا فى الدراسات السياســـية وفى موضوعات البحث .

وقد تاثر الموئـــد بنموذج فكرى يتفق مع اهتمامه بالنظام كـــكل او ماسمى بنمـــوذج البنائيـــة الوظيفيـــة الكلى او الماكـــرو كذلك تاثـــر الموند بنموذج اخـــر ارتبـــط بتقاليـــد التعدديـــة الليبراليـــة بكتابـــات روبـــرت داهـــل ودفيـــد نزومـــان وارثـــر بنتلـــى وغيرهم حيث وجه الاهتمام الى تعـــدد المصالـــح والجماعات داخل النظام ، لذا ســـمى بنموذج البنائية الوظيفيـــة الجزئـــى او الميكـــرو . وهذا النموذج الجزئـــى او الميكروبـــسمح لعلمـــاء

السياسة المقارنة بدراسة الجماعة والسلوك الفردى بطريقة امبيريقية اكثر منها بطريقة مجردة وكلا النموذجين الماكرو والميكرو يرتبط بفكر ماكس فيبر .

وتقسيم البنائية الوظيفية الى ماكرو وميكرو يسمح بالتمييز فى سهولة وفقا لحجم الوحدة السياسية موضع الدراسة (١٠٩) . فالوحدة الماكرو قد تتضمن النظام السياسى القومى سواء فى شكل معنى مجرد او حقيقى واقعى والبحث والمقارن الفعلى لهذه الوحدات يميل لان يكون ذا طابع تجريدى اكثر منه امبيريقى اما الوحدة الميكرو فقد تتكون من حزب سياسى او جماعة مصلحة والبحث المقارن لهذه الوحدات يميل لان يكون امبيريقى اكثر منه ذا طابع تجريدى نظرى (١١٠) .

١ - البنائية الوظيفية : النظرية الماكرو :

رغم اهمية مفهوم الموند فى كتاباته المبكرة فى سنة ١٩٥٦ الا انه مدين فيها الى المفهوم الاصلى لديفيد ايستون والحقيقة ان مفهوم الموند للنظام يشير الى علاقات الاعتماد المتبادل بين اجزائه والى المدخلات والمخرجات والى الحدود والبيئة وكلها اوجه اشار اليها وتضمنها اطار ايستون للنظام السياسى

ان مفهوم الموند عن البنية والوظيفة والتى ركز عليها تحليلاته يستند الى الجذور المستمدة من ايستون وتيوتن وفيبر :

(١١١)

(١) مفهوم ايستون للنظام ومفهومه لما هو سياسى : " التخصيص السلطوى للقيم .

(٢) مفهوم فيبر عن القوة الشرعية التى تنتج من خلال حركة النظام السياسى لتسمح للنظام السياسى بالتماسك وتمنحه طبيعة نوعية خاصة به .

(٣) ومفهوم تيوتن الميكانيكى والفكر السياسى البريطانى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كلها تمثل روافد اثرت فى فكر الموند وتحليلاته (١١٢) .

البنيـــة عند الموند انشطة يمكن ملاحظتها انها تخلق النظام السياسى بمعنى ، انها تجعله قائمـــا وهذه الابنيـة تتســم بالانـتظام وفقا لمستوى تطورها النظامى فانها تتســم بدرجة من التمايـز البنائـــى، والوظيفيـــة لدى الموند تشير الـــى موضوع متواتر فى النظرية السياســـية تم ارســاؤه فى عشرينات القرن العشرين ، واستخدمت فى دراسات الشخصية فى المجتمع البدائى وتغلغلت فى كل العلوم الاجتماعية فيما بعد .

لقد اعتقد الموند ان مفهوم النظام قد اتى الى ايســـتون عن طريق كتابات برسونز لكن يلاحظ ان صياغة المونـــد تختلف بدرجة مـــا عن صياغة كلا من ايســـتون وبرسونز فاتخـــذ الموند مسارا يحاول الوصول به الى فكرة النظام والوظيفة بطريقـــة اقرب الى البحـــث الامبيريقـــى فى علم السياســـة مقارنة بالصيغة النظرية التـــى ميزت اعمال ايســـتون وبرسونز .

والى جانب تحليل ايســـتون لعمليات التحويل داخل النظام او ماسمى بالصنـــدوق الاســـود اضاف الموند الفئات البنائيـــة الوظيفية وفى الوقت نفســـه اضاف طابعا جديدا الى النظرية الوظيفية النظامية التقليدية لذهب الفصل بين السلطات وسمـــى صياغته عن النظام بالوظيفيـــة الاحتمالبـــة (١١٣) .

وبالرغم من الاختلاف والتباعد بيـــن النظرية العامة للنظم لدى ايستون والصياغـــة الوظيفيـــة لالمونـــد فى راى كلا من ايستون والموند فان هناك بعض اوجـــه الشـــبه الهامة بينهمـــا ففكرة بناء النظام واستمراريته تتخلل كتابات كلا مـــن ايســـتون والموند ، ويمكن القول بان ايستون قد رجع الى الوظيفة الاساســـية للنظم السياســـية وهـــى تخصيـــص القيم واحتلت بذلك نفس مكانة المتطلبـــات الوظيفية فى تحليله .

لقد ارجع الموند استخدامه للوظيفية على وجه الخصوص الى كتابات علماء الانثربولوجيا : راد كليف - براون ، وعلماء الاجتماع : برسونز وميرتون وليفي والذين اكدوا بان القدرة على التفسير وعلى التنبؤ في العلوم الاجتماعية انما تقوى وتتعزز عند النظر الى الابنية والوظائف باعتبارها كوظائف مؤداة في نظم .

والحقيقة ان هناك جوانب لافكار هؤلاء الوظيفيين ارتبطت بالموند وأثرت فيه ، منها :

أولا : بالنسبة لعلماء الانثربولوجيا ومنهم مالينوفسكي ، رد كليف - براون فقد حاولوا التركيز على المعالجة الوصفية ، وان انطلقوا جنبا الى جنب مع علماء الاجتماع من التقليد الذي رسخه سبنسر باد خاله مفهوم الوظيفية في العلم الاجتماعي .

ويشير رد كليف - برون الى ان تطبيق مفهوم الوظيفة في المجتمعات البشرية يستند الى التشابه بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية ويعرف ان الوظيفة بانها " اسهام يقدمه النشاط الجزئي ، يضيفه الى النشاط الكلي الذي هو جزء منه ... فالاسهام الذي يخلق اضافة الى الحياة الاجتماعية الكلية هو بمثابة وظيفة او تسيير للنظام الاجتماعي ككل "(١١٤)

ويعتبر رد كليف - برون ان ما هو صالح لمؤسسة ما يكون صالح للمجتمع ككل ومعيار " صالح " هو في حفظ وبقاء استمرارية المجتمع في توازن مستقر فالوظائف تساند وظيفتها التعامل مع الميول التي تهدد بتمزيق وانقطاع الوضع القائم وذلك لضمان الاستقرار والتوازن .

ووضع مالينوفسكي افكاره عن الوظيفية كصيغة عصرية لصيغة رد كليف -

برون — بالرغم من التأثير المتبادل في كتابات الجانبين المتماثلة لفترات طويلة • وقد اشار برون الى الوظيفية والحاجات معا احيانا واكد مالينوفسكي كذلك على الوظيفية وعلاقتها بالحاجات فالحاجات لها اهميتها في بقاء واستمرارية النظام والمؤسسة كما يعتقد لها وظيفتها في تلبية الحاجات المباشرة للافراد والجماعات في المجتمع وقد ربط هذه الفكرة بالافتقار الى نظرية وظيفية للثقافة ونظر الى الثقافة على انها اداة تكيفية واسعة ومن خلال التدريب فانها تربي المهارات وتعلم المعايير وتسوي الاذواق (١١٥) • ومهما كان الاختلاف بين مالينوفسكي وبرون فان على الباحث الوظيفي الربط بينهما وليس اختيار واحد منهما فحسب •

ان العمل الامبيريقي لكلا من رد كليف — برون ومالينوفسكي قد ركز على النظام البدائي وقد ساعدت النتائج والتعميمات التي توصلوا اليها في صياغة تصنيفات نظامية • وبالرغم من صعوبة التقدير والمعرفة المباشرة لاثرهم فان عملهم يمكن ان يساهم بالتاكيد في اعادة تقييم الدراسات الاخرى في السياسة المقارنة (١١٦) • وهناك امثلة كثيرة لهذه الدراسات الاخرى منها على سبيل المثال اهتمام ايزنشتادت بالنظم السياسية البدائية التي حددها من خلال مفاهيم البنية والوظيفة وكذلك اهتمامه باستمرارية النظام وبقائه وبتماسكه في مواجهة السلوك الذي من شانه ان يوقع الفوضى والتمزق • وقدم بعض الافتراضات حول النظم السياسية البدائية ومن هذه الدراسات الاخرى كذلك دراسة مسترز الذي قارن فيها بين النظم السياسية الدولية والنظم السياسية البدائية ووجد ان ابنيتها ووظائفها متشابهة •

ويقول مسترز : تمتلك العديد من الشعوب البدائية نظما

سياسيا تشبه تلك التي يمثلها النظام السياسي الدولي (١١٧) ، ويعدد اوجه التشابه بين المجتمعات البدائية والمجتمع الدولي ، كغياب الحكومة الرسمية والاستخدام الذاتي للعنف بواسطة اطراف العلاقات الدولية وغياب الجسد التشريعي الرسمي وهيمنة مبدأ تنظيمي برسخ من اهمية الوحدات السياسية لخدمة وظائف عديدة في النظام الاجتماعي العام . ويشير الى اهم اوجه الاختلاف حيث يسمح النظام السياسي الدولي لثقافات سياسية متعارضة لان تنظم نفسها في دول قومية مستقلة بينما النظم السياسية القومية تسعى ، وكما اوضح الموند الى تكامل الثقافات السياسية المختلفة ويصل مسترز الى نتيجة يؤكد ان فيها الى ان " اللامركزية البنائية والاستخدام الذاتي للعنف من شأنهما ان يؤديان الى درجة اعلى من عدم الاستقرار في المجتمع الدولي مقارنة بالمجتمعات البدائية التي ليس بها دولة (١١٩) .

ثانيا : بالنسبة للعلماء الاجتماع ومنهم برسونز وأتباعه على وجه الخصوص فقد اشار برسونز الى النماذج الثقافية ، لكنها اقل اهمية لديه من العمليات والظواهر الاخرى ، ويميل هؤلاء العلماء الى نوع من التعميم النظري وتنطلق نظريتهم من المذهب العضوي . ويرتبط المذهب الوظيفي عند علماء الاجتماع هؤلاء بشكل عام بالمجتمعات ككل ويحددون وظائف معينة باعتبارها متطلبات لاستمرارية وبقاء النظم ويوضحون اهمية الاعتماد الوظيفي المتبادل للابنية المختلفة داخل النظام ككل (١٢٠) .

لقد اسهم برسونز وميرتون وليفي في المذهب الوظيفي الذي اثر في علم السياسة ومن الواضح ان الموند مدين لهؤلاء العلماء في صياغته .

تتضمن كتابات برسونز التي اثرت على الوند جانبين ، بوجه خاص هما : نظرية الفعل او الحركة ونظرية النظام الاجتماعي . واعتبر برسونز ان صياغته العامة التي تتضمن نظريته للفعل او الحركة على قدر من الاتساع بحيث تتضمن نظرية للنظم الاجتماعية ونظرية للشخصية ونظرية للثقافة (١٢١) .

وفي نظرية الفعل او الحركة تاثر برسونز بكل من ماكس فيبر ودوركايم وباريتو وغيرهم وقد عالج برسونز موضوعات كالسلطة بالاستناد الى ماكس فيبر ، والمعايير بالاستناد الى دوركايم والنخب والقوة والايديولوجية بالاعتماد على كتابات باريتو (١٢٢) .

وتؤكد بعض الكتابات على اهمية افكار باريتو وتأثيرها في صياغة البنائية الوظيفية وان كتاب برسونز " النظام الاجتماعي " يعد بمثابة محاولة لتنفيذ مقصد باريتو مستخدمات منهجا يمثل مستوى للتحليل البنائي الوظيفي والذي يختلف تماما عن منهج باريتو (١٢٣) .

وقد اهتم برسونز بالترتيب او النظام الذي يتسم به المجتمع ، وما يتميز به هذا الترتيب من انسجام وتجانس وان اعترف بأنه ليس ذلك طبيعة سلمية اساسا الامر الذي دفعه الى معالجة طرق تنظيم الصراع وضبطه ويبدو ان برسونز قد تاثر في هذا بافكار جون لوك وتوماس هوبز (١٢٤) .

في المفهوم الليبرالي ، الكلاسيكي لعلم السياسة فان الاتفاق والقبول والذي يمثل جوهر ومركز هذا المفهوم يشير الى وجود علاقة " وسيلة ـ غاية " بين المؤسسات وممارسات النظام السياسي واعضائه الفرديين (١٢٥) .

فالنظام السياسي ينظر اليه كوسيلة او اداة لخدمة كل اعضائه ومن ثم فان قبولهم للقيود التي يفرضها النظام تصبح ممكنة التطبيق لان النظام له طرقه الواضحة التي بها يخدم اعضائه (١٢٦) .

وهذه الصيغة الكلاسيكية موجودة في كتابات توماس هوبز ، وجون لوك وهي تتضمن نوعا من المساواة بين اعضاء النظام بغض النظر عن ما يمتلكونه من ثروة او ذكاء او غيرها من سمات فالعلاقة بين المساواة والقبول والاتفاق علاقة منطقية (١٢٧) .

وتتفق مفاهيم القدرة والتأييد المرتبطة بالنظام لدى برسونز مع مفاهيم القبول والمساواة الموجودة في الليبرالية الكلاسيكية (١٢٨) . ورغم ان النظرية الكلاسيكية لم تركز على التوزيع كما فعل ايستون فبدون هذا التوزيع قد لا يتحقق القبول والاتفاق (١٢٩) .

وفي سياق نظريته لبناء نظرية عامة للفعل او الحركة حاول برسونز ان يربط بين كل الافعال او التصرفات ابتداء من التصرفات الفردية الى الاحداث الجماعية وتطورت هذه النظرية العامة عبر مرحلتان منفصلتان :
الاولى تعالج الفرد ، والثانية تعالج النظم الاجتماعية .
والصيغة الاولى تنظر الى الفعل باعتباره يرتبط بحركة وهدف او اهداف بوسائل بديلة وموقف يخضع لتحكم وضبط جزئي فحسب وقيم ومعايير ومعتقدات وموخرا تحددت هذه الصياغة في الاتي : " ان بناء النظم الاجتماعية لا يمكن الوصول اليه مباشرة من خلال الاطار المرجعي " فاعل ـ موقف " فهذا يفرض تحليلا وظيفيا لتعقيدات تنشأ نتيجة تفاعل العديد من الفاعلين .

والصيغة الثانية توصل اليها برسونز ومعه ادوارد شلز ، وغيرهما والذين وجهوا اهتمامهم الى النظم الواسعة ووضعوا فئات تفصيلية لنظرية الفعل لصياغة هذه النظرية وبلورتها وتقديم نماذج للعلم الاجتماعي وتتضمن هذه الصيغة اربعة شروط جرى تعميمها لتوازن الحركة او الفعل مناظرة لمبادئ معينة في المفهوم التقليدي للميكانيكا وهي شروط القصور الذاتي والتفاعل والجهد والتكامل (١٣٠) .

في هذه الصيغة الجديد اكد برسونز ليس على الفاعل الفردي وانما على التفاعل وعلى حركة او تصرف الشخصيات والنظم الاجتماعية والثقافات .

وطور برسونز خمسة ازواج من المتغيرات النمطية كوسيلة لوصف كل الوحدات في نظرية الفعل او الحركة : التوجهات الشخصية والادوار للنظم الاجتماعية والقيم للثقافات (١٣١) .

ويرتبط كل متغير من هذه المتغيرات النمطية في اى موقف بالاختيار بين بديلين قدمهما برسونز على النحو الاتي :

(١) العاطفية في مقابل الحياد العاطفي بمعنى الاختيار بين التعبير عن المشاعر والعواطف او الضبط والتحكم في هذه المشاعر والعواطف .

(٢) التوجه الذاتي في مقابل التوجه الجماعي بمعنى الاختيار بين الذات الخاصة او الانانية وبين انكار الذات وترجيح الجماعية .

(٣) العمومية في مقابل الخصوصية اى الاختيار بين توجه قيمي اساسه المعايير العامة او المعايير الخاصة .

(٤) الانجاز فى مقابل المحاباة اى الاختيار بين تقييم تستند الى الاداء او الى سمات وخصائص مستقلة عن الاداء

(٥) التحديد فى مقابل الانتشار اى الاختيار بين اولويات والتزامات محددة او بين التزامات وأولويات عديدة .

وتعتبر هذه المتغيرات جوهر النظرية الماكرو (الكلية) للنظام الاجتماعى وللبنائية الوظيفية .(١٣٢)

والحقيقة ان الموند قد استخدم هذه المتغيرات النمطية فى محاولته للربط بين الثقافة السياسية والنظام السياسى .(١٣٣)

ومعروف عن برسونز صياغته لنظرية النظام الاجتماعى فالمجتمع هو نمط اوسع للنظام الاجتماعى وهو قادر على استمرارية بقائه ذاته فى توازن عبر فترات من الزمن والنظام السياسى هو نظام فرعى للمجتمع الاوسع والتحليل النظمى يتضمن ترتيبا او نظاما وتنبؤا .(١٣٤)

وقد وافق برسونز على نظريات النظم العامة مثل ايستون والتى تقضى بأن النظم تتكون من وحدات بينها علاقات و ترابط ويمكن تحديدها فى شكل حدود وتفاعل مع بيئة .

وكلاهما وافق على ان النظام له بناء داخلى وعمليات لكن برسونز اكد على الوظيفية وخصوصا على التأثيرات البيولوجية التى ميزت عمله وتحليلاته عن تلك التى قام بها اصحاب النظريات العامة للنظم والذين تاثروا اكثر بالهندسة والفيزياء كما اكد برسونز على الدور كوحدة ضمن مفاهيم النظام الاجتماعى وهذا يمكن تحليله بواسطة المتغيرات النمطية .(١٣٥)

كذلك فان برسونز اهتم بالمشكلات الوظيفية والمتطلبات الاساسية التي تواجه كل النظم الاجتماعية : استمرارية البقاء والتكيف وتحقيق او احراز الاهداف والتكامل .

فاستمرارية البقاء تشير الى رضا وتلبية او اشباع وتلبية الحاجات لكثير من السكان والتحكم في التوتر وضبطه وامكانية ادارته داخل النظام والتكيف يفترض توافر موارد وتسهيلات يستخدمها النظام . وتحقيق الهدف يرتبط بتعبئة الشعب والموارد لانجاز غايات جماعية والتكامل يعني تنسيق العلاقات التي تربط اعضاء ومكونات النظام .

كما اهتم برسونز بالبنية ويقصد برسونز بالبنية " مجموعة من الادوار والانشطة الجماعية والمعايير والقيم والموسسات تربطها علاقات ترابط والتي تفرض او تتغير تشجع او لا تشجع، او لا تسمح بمسارات معينة للحركة (١٣٦) .

كما كان برسونز مهتما بالصياغة المقارنة والتي تتضمن التطور او التحول وهكذا فان الابنية الاجتماعية تختلف باختلاف سماتها وخطوطها الوظيفية ووفق تحليلات برسونز فان تحقيق واحراز الاهداف يرتبط بالنظام السياسي وبالابنية السياسية بينما الاستمرارية والبقاء يتم تحقيقها من خلال الثقافة بواسطة الجماعات او الموسسات الدينية والاسر ومعاهد التعليم وغيرها اما التكامل فهو اكثر وضوحا في النظام القانوني وما يرتبط به من تحكم او ضبط اجتماعي وبالنسبة للتكيف فانه يوجد في الابنية الاقتصادية (١٣٧) .

والمجتمعات النامية يمكن تناولها من خلال استخدام مصطلحات التخصص والتمايز المتزايد وهذه الجوانب والافكار من تحليلات برسونز ـ المتطلبات الوظيفية والتمايز البنائي والتخصص ـ ثم الربط بينهما في شكل صيغة معدلة قدمها الموند وطورها في التحليل السياسي كذلك فقد اهتم برسونز بعلمانية الثقافة في النظم الاجتماعية النامية وهذا ايضا استوعبه الموند وقدمه في تحليلاته السياسية (١٣٨) .

وهناك من يقارن بين فئات المدخلات والمخرجات كما استخدمتها تحليلات برسونز وايستون والموند على النحو التالي (١٣٩) :

	الموند	ايستون	برسونز
المدخلات	مطالب تأييد	مطالب تأييد	مصالح ـ مطالب ـ تأييد تحكم في الانتاج شرعية السلطة • شرعية سلطات المناصب •
المخرجات	تنظيم وضبط استخراج توزيع استجابة سلوك تصرفات او افعال	قرارات سلوك او تصرفات او افعال	سياسات تخصيص الموارد فاعلية • استجابة: قيادة عملية اخلاق

وكما يبدو فان فئات برسونز تبدو اكثر تعقيدا وتنوعا وعددا لكنها تبدو وكأنها متضمنة في فئات المونـــد (١٤٠).

وقد صاغ روبرت ميرتون ـ وهو من اهم اتباع برسونز ـ مفهوم الوظيفة بشكل تفصيلي وبسبب ما تميزت به صياغته من وضوح ودقـــة ومن جوانب نظرية هامة يفترض بانهـــا ذات اهمية امبريقيـــة (١٤١)، فقد اثر ميرتون في العديد من علماء السياسية الذين اتجهوا الى الوظيفـــية (١٤٢).

وقد ارتبطت بعض تحليلات البنائية الوظيفية في التحليل السياسي بعدم التركيز احيانا على الحدود بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي والتركيز اساسا على ما هو ملائـــم للنظام او نظامي وما هو غير نظامي وهذا التوجه النظري نحو النظام ككل ربما كان احد العوامل الاساسية التي جعلت اغلب الوظيفيين في التحليل السياسي يتحولون الى دراسة النظام الاجتماعي ككل بدلا من دراسة النظام السياســـي (١٤٣).

٢ ـ البنائية الوظيفية : النظرية الميكـــرو :

الى جانب النظرية الكلية (الماكـرو) لعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا في معالجـــة المجتمعات والنظم ككـل فان هناك عدد متزايد من العلماء الاجتماعيين الذين حولوا اهتمامهم الى دراسة اجزاء من المجتمع وليس كل المجتمع فاستخدم عالم الاجتماع كـورت لوين الافراد والجماعات في تحليلاته من خلال نموذج ومنظور اجتماعي ثقافي جنبا الـــى جنب مع المنظور السيكولوجـــي (١٤٤). ونظر بعض العلماء الى هذه المحاولة باعتبارهـــا تمثل نظرية جزئية او ميكرو في اطار التحليل الوظيفي ومن هذا المنطلق وجهـــت انتقادات الى هذه المحاولة لتركيـــز اهتمام اصحابهـــا على البيانات التي وصفت بانها غير هامة واقترح ميرتـــون اتخاذ نظرية متوسطة المدى لتلافي اوجه القصـــور التي تشوب النظريات الا كـــرو والميكـــرو (١٤٥)، بل واعتبر ميرتون ان النظرية متوسطة

المدى هى السبيل لتقدم علم الاجتماع الى الامام قدما (١٤٦) .

ولقد لقى الاهتمام بدراسة الجماعات قبولا واسعا ولا يزال بين علماء السياسة يقول مكريديس : " ان الطريق الى نظرية فى السياسة المقارنة طريق طويل ونظرية الجماعة قد تكون اكثر شمولا واكثر عملية بحيث توجه باحثى السياسة المقارنة الى دراسة كيانات ملموسة قابلة للملاحظة هى الجماعات وتقودهم مباشرة الى السماء الموعودة للتفسير وتراكم البيانات " (١٤٧) .

وفى مجال السياسة المقارنة تأثرت الفئات البنائية الوظيفية التى ارساها الموند بعدد من الباحثين الذين تناولوا الوحدات الاساسية او النظم الفرعية (١٤٨) .

كما تزايدت مظاهر الاهتمام بالدراسات المتخصصة فى الجماعات والاحزاب السياسية واتحادات العمال والبيروقراطية فى مختلف دول العالم وسمحت هذه الدراسات بالتأكيد على البيانات الامبيريقية وفى الوقت ذاته تراجع الاهتمام وايضا وجدت مظاهر لعدم التشجيع وعدم الرضا بالنظرية المجردة او المبالغة فى التجريد (١٤٩) . ووجد علماء السياسة فى النظرية متوسطة المدى مجالا هاما يسمح لهم الابتعاد عن كلا من النظرية المجردة وايضا عن الدراسات الامبيريقية الضيقة للمدرسة السلوكية (١٥٠) ومع استخدام وحدات للتحليل متشابهة فى كتاباتهم فان مفاهيم النظام السياسى وايضا البنائية الوظيفية ظلت مرتبطة ببحوثهم وملائمة لها .

وقد اعتبر الموند هذا تطورا للنظرية السياسية التقليدية فنظريات فصل السلطات كانت وفق رأيه وظيفية فى توجهاتها وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر فان فهم النظم السياسية كان يجرى من خلال مصطلحات السلطات او الوظائف الادارية والتشريعية والقضائية .

من جهة اخرى فان فكرة التفاعل والتوازن المتأصلة اليوم فى النظرية والتأكيد على مفهوم " العملية " فى التحليل البنائى الوظيفى يعد ذا اهمية خاصة لانه يعنى بالنسبة للمعالجة السياسية نتيجتين : اولهما : انه يجذب الاهتمام الى السلوك الذى لا يأخذ شكلا موسسيا فى المعنى القانونى والدستورى

وثانيهما : ان المؤسسات نفسها بنظر اليها كنماذج للسلوك وكعمليات لها نتائج (١٥١) من جهة اخرى فان فكرة التفاعل والتوازن والمرتبطة بمفهوم العملية والمتأصلة اليوم في النظرية متوسطة المدى للبنائية الوظيفية ليست في حقيقتها جديدة على علم السياسة وقد لاحظ ايستون في انتقاده لهذه النظرية ان اصولها قائمة في دراسة العملية السياسية والتي فيها تتفاعل مختلف العناصر من جماعات مصلحة (١٥٢) واحزاب سياسية وهيئات تشريعية وما اشبه لتصوغ سياسات النظام السياسي . وفكرة العملية والمرتبطة بالتفاعل يمكن تتبع اصولها في الفكر السياسي حتى بروز النظرية التعددية والربط بين العملية التعددية ومفهوم التوازن تحقق مبكرا في نهاية القرن التاسع عشر (١٥٣) .

ويبدو ان تحليلات الموند تشير الى استيعابه للنظرية التعددية والتي تمثلت في اطار وظيفي واضح لديه على اساس من الاعتقاد بانه قابل للتطبيق بشكل دائم من اجل الوصول الى النظرية (١٥٤) .

ب - الانتقادات والتى واجهتها البنائية الوظيفية فى علم السياسة :

بالرغم من الدور الهام الذى لعبته البنائية الوظيفية والاهمية التى احتلتها (١٥٥) ، وبروزها ، فى راى البعض باعتبارها الاطار الاكثر تجاحا لاستيعاب المفهوم الواسع لحقل السياسة ، فقد صادفت صعوبات (١٥٧) وواجهت انتقادات عديدة .

اتت البنائية الوظيفية الى علم السياسة ، اساسا من علوم الانثربولوجيا والاجتماع وعلم الاقتصاد والانتقادات التى وجهت الى البنائية الوظيفية ارتبطت اساسا بهذه العلوم .

وصفت البنائية الوظيفية بشكل متكرر بانها ذات طابع تحكمى وايديولوجى او انها (١٥٨) مبسطة وتحمل زيفا يبعدها عن الواقع . وهناك من يصف البنائية الوظيفية بالمحدودية وبانها تفتقد الى قوة تفسيرية وان لها اثرا محدودا بالنظر الى افتراضاتها حول طبيعة وعمل النظم الاجتماعية والبعض يحذر من خاصية التوازن والتماسك فى اطار البنائية الوظيفية لان المبالغة فى هذه الخاصية من شأنه ان يؤدى الى وصف غير دقيق وافتقاد للتحليل ومواقف مثالية معرضة غالبا للاضطراب والانهيار .

حاولت بعض الدراسات تحديد عدد من الانتقادات الموجهة الى البنائية الوظيفية فى علوم الاجتماع والانثربولوجيا والاقتصاد والسياسة من اهمها :

(١) التحيز الايديولوجى المحافظ وتفضيل الوضع القائم .

(٢) الافتقار الى الوضوح المنهجى

(٣) المبالغة فى التاكيد على دور النظم المغلقة فى الحياة الاجتماعية .

(٤) الاخفاق فى معالجة التغير الاجتماعى .

والحقيقة ان انتقادات كثيرة تؤكد على ان البنائية الوظيفية لاتاخذ فى اعتبارها (١٥٩) عمليات التغير ، ووصف كتاب اخرون البنائية الوظيفية بانها غير منطقية وانها تحمل مبالغة فى التاكيد على السلوك المؤسسى . وناقش الكثيرون اوجه الضعف

المختلفة فى النظرية الوظيفية (١٦٠) ، كما وجهت الانتقادات الى ما يرتبط بالبنائية الوظيفية وبصياغة الموند ، من صعوبات فى تحديد النظام وبيان حدوده ، ومن تحيز سياسى يرجع الى مدركات التوازن والاستقرار واستمرارية وبقاء النظام كقيم واهداف ضمنية للنظم وانتقدت محاولة الموند ويويل على اساس (١٦١) :

١ ـ الميل الى تعريف الابنية من خلال تعريف الوظائف التى تضطلع بها وتعريف الوظيفية يخلو من اى مضمون امبيريقى .

٢ ـ الاستاتيكية وتجاهل عنصر الزمن وما يحمله من تغير وارتباطها ببقاء وتكريس النظام القائم .

٣ ـ الغموض والاختلاط فى استخدام الوقائع والقيم .

٤ ـ ولم يحاول الموند الربط بين فئات الوظائف فى تحليله او بينها وبين الوظائف الاوسع التى يفترض ان النظام يقوم بانجازها كل .

كذلك هناك من ينتقد " طغيان التفاصيل الامبيريقية " على هذه المحاولة والتى انفصلت عن النظرية والتفضيل الضمنى التى تحمله لما سمى بالنظم الديمقراطية والتحيز المحافظ كذلك غياب اى تحليل فى كتابات الموند عن القيادة (١٦٢) ، وعدم مناقشة الدور الذى يمكن ان تلعبه صناعة القرار السياسى (١٦٣) .

لذلك يقول احد الباحثين : " ان البنائية الوظيفية لاتقدم تفسيرا او شرحا ، بل انها ليست نظرية امبيريقية على الاطلاق (١٦٤) " .

ويمكن توضيح اهم الانتقادات فى المحاور الثلاث التالية :

أولا : التحيز الايديولوجى المحافظ :

ارتبطت البنائية الوظيفية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالمذهب المحافظ الامر الذى جعلها موضع هجوم من جانب عدد كبير من المفكرين والكتاب من بينهم برنجتون مور ، ورالف دهرندورف ، ورايت ميلز ، وهذا الاخير هاجم التحيز المحافظ للوظيفيين خصوصا برسونز ، مدعيا بان هذه الوظيفة تمثل نظرية كلية لاترتبط بالوقائع ولاتصل فى حقيقتها الى مستوى النظرية (١٦٥) .

وانتقدت كتابات عديدة محاولات الموند فى مرحلتها المبكرة على اساس انها متحيزة خصوصا فى تركيزها على الاستقرار فى ضوء المعايير والتقاليد السياسية الليبرالية . وقد ادرك الموند ماتنطوى عليه هذه الانتقادات لذلك فان محاولته بعد ذلك سعت الى ربط البنائية الوظيفية بنظرية التنمية مع ذلك ظلت الاعتراضات والانتقادات توجه الى هذه المحاولات وظل الاتهام بتحيزها الليبرالى قائما واعتبرت محاولة الموند وبويل تحمل نفس اوجه الضعف وانها تستند الى فلسفة ينتاب ميل فى تفضيلها للحرية الليبرالية والتحرر من قوى الطبيعة لصالح الوجود الانسانى (١٦٦) . وان اى تدخل فى قوى التوازن او السوق الحرة من شانه ان يقود الى قيود على المنافع الطبيعية المرتبطة بالنظام والى عدم كفاءة ويقلل من مجموع الرضا الانسانى (١٦٧) .

لقد اتهم الموند وبويل بانهما تابعا مراحل للتنمية من حالة اولية بدائية الى حالة ديمقراطية تعددية بتقدمة تماما فى اطار نظرى صمم ضمنيا لتحول القارىء الى الاعتقاد فى الديمقراطية الغربية وفى التعددية الليبرالية (١٦٨) .

واعتبر شارلز بويل ان محاولة الموند تعكس الاساطير والقيم التى تتضمنها الثقافة الامريكية وعلى وجه الخصوص نظريات جماعات المصلحة ووجهة نظرها اللاطبقية لمجتمع ينقسم الى فئات على اسس دينية وسلالية وفى هذا المعنى تنحسر الدولة وتتلاشى الى حكم محايد غير متحيز ، فى سياق من المعايير السياسية التى تقيد النشاط وتقصره فى اطار حل الصراع الوظيفى فحسب وخلص شارلز بويل الى ان البنائية الوظيفية لدى الموند ذات طابع مؤسسى ، غير

عملي ، وغير ملائم رسميا وكاداة للبحث فانها تقود الى لاشيء وكلغة فانها تقود الى الغموض والارتباك والحياد والتعددية في البنائية الوظيفية تتجه بها ، كنظرية لان تصبح بلا فائدة او مغزى .(١٦٩)

ويشير كتاب اخرون الى ان الموند في الوقت الذي دعا فيه الى تجنب الاهتمام بالصياغات العضوية والبيولوجية فانه قد وصل الى نتيجة تحمل ثقة في التكنولوجيا وفي الاجراءات العقلانية ويتهم هؤلاء الموند بانه لم يأخذ في حسبانه اغتراب اعضاء النظام السياسي ولم يراعي حقيقة ان التحديث لا يضمن بالضرورة التاكيد على اهمية الانجاز الانساني ولعل هذا يرجع في الاساس الى التحيز العلماني للموند ، والتركيز الذي اتى في غير موضعه لعلم السياسة على انتشار الوسائل العقلانية .(١٧٠)

كما اثيرت انتقادات الى البنائية الوظيفية وصفت بانها راديكالية — على اساس ان النموذج الانجلو امريكي المثالي في علم السياسة قد استغرق في تاثيره تحليلات الموند ، ولم يوجه الموند الا اهتماما ضئيلا فحسب لفكرة الصراع والحقيقة ان المفاهيم الامريكية للسياسة التعددية تؤكد على اهمية الاتفاق . لكن بعض الاهتمام بدأ يتجه الى مفهوم الصراع ، وقد اعترف ايستون بمحدودية وقصور مفهوم التوازن في نظرية النظم كما حاول الموند ربط صياغته للنظم بمنظور اعن الفعل او الحركة ، لكن هذه المحاولات لم تلبى في الواقع المطالب الراديكالية ولم ترضي الانتقادات التي وجهت اليها .(١٧١)

ان التحليل السياسي يرتبط بمفاهيم ، مفاهيم قد لا يمكن تجاهلها كمفهوم الصراع ومفهوم القوة ويوجه الاتهام الى البنائية الوظيفية بان ما أولته من اهتمام بكلا المفهومين كان محدودا وجزئيا في افضل التقديرات ومفهوم الصراع وكذلك مفهوم القوة في اطار تحليلات البنائية الوظيفية اضفى عليه قيمة تماسكية او تكاملية .(١٧٢)

ثانيا : غموض المفاهيم :

يعتبر هولت وريتشارد سون ان الافتقار الى تحديد واضح و قاطع للمفاهيم خصوصا المفاهيم الاساسية فى صياغة الموند والتى تتضمن مفهوم البنية ومفهوم الوظيفة وغياب التعريف المحدد للعديد من الابنية السياسية يمثل احد المشكلات الكبرى التى تحول دون وضوح هذه الصياغة وبلورتها وتحديد الاوجه النظرية لها كنموذج علمى بالمعنى الصحيح (١٧٣) .

فلم يعرف الموند بوضوح العديد من الابنية كجماعة المصلحة او الحزب السياسى ، والتى تعتبر محورية فى تحليلاته ويكتشف الباحث ميلا لدى الموند الى تعريف البنية من خلال شكل وظيفتها فجماعات المصلحة هى الجماعات التى تقوم ببلورة المصالح والاحزاب السياسية هى الابنية التى تقوم بتجميع المصالح وبينما يميل الموند الى التعريف بهذه الطريقة فانه لا يمكن القول بوجود نظرية احتمالية للسياسة فى الصيغة او الشكل الذى افترضه الموند .

ان الافتراضات التى تربط بين البنية والوظيفة سوف تكون افتراضات خالية من اى مضمون امبيريقى ولان البنية تعرف من خلال وظيفتها فان العلاقة الاحتمالية التى تربط بين البنية والوظيفة ستكون الواحد الصحيح ولا يمكن اختبارها امبيريقيا لانها ليست صحيحة بحكم التعريفات التى استخدمت (١٧٤) .

وتصحيح هذا القصور ليس مسالة سهلة فمن الضرورى توافر الدقة فى التعريف الاساسى للبنية والوظيفة وقد عرف الموند البنية بانها " مجموعة مترابطة من الادوار " واشار الى الدور باعتباره " سلوك ممكن ملاحظته للافراد " ويتساءل الباحث فى تحليلات الموند عما اذا كانت توقعات الدور متضمنة فى تعريف الدور ام انها من محددات الدور ؟ والواقع ان الافتقار الى الوضوح فى مثل هذه المسائل يعرقل امكانية تطوير تعريف لبنية سياسية معينة والتى هى مستقلة عن وظيفة معينة (١٧٥) .

ويبدو الغموض والاختلاط كذلك فى انواع الافتراضات التى استخدم فيها الموند مصطلح الدور • فقد تحدث الموند ، على سبيل المثال عن الادوار والابنية غير المستمرة ، اى المتقطعة كدور الناخب مثلا ، فهل يمكن القول بوجود مثل هذا الدور فى يوم لاتتم فيه الانتخابات ؟ فاذا كان الدور ذا طبيعة متقطعة فان الاجابة تكون بالنفى لكن مثل هذه الصياغة قد تحمل خلطا بين مفهوم الفاعل ومفهوم الدور وهذا بدوره يخلق صعوبات اضافية فى تعريف البنية •

وهناك صعوبات مماثلة فى تعريف الموند للوظيفة فهو يرى ان بلورة المصالح يمثل اهمية خاصة لانه علامة على الحدود بين المجتمع والنظام السياسى وبلورة المصالح هى وظيفة ومن ثم فانها تستطيع ان تصنع مثل هذه الحدود • وواضح ان من الصعب تفهم معنى الوظيفة باستخدام هذه الطريقة (١٧٦) •

يقول هولت وريتشاردسون فى سياق انتقادهما لتحليلات الموند : ان اى باحث يعمل من خلال نموذج الموند سيكون من الميسور له ان يقدم الافتراض الاتى : كلما تزايد فى النظام التمايز البنائى والعلمانية الثقافية واستقلال النظم الفرعية ، كلما كان هذا النظام اكثر ديمقراطية • والتساؤل الذى يثور بشان هذا الافتراض : هل هو افتراض حقيقى ؟ وذلك على اساس ان فئاته الاساسية كاستقلال النظم الفرعية ومفهوم النظام الديمقراطى ، قد جاءت معرفة ومحددة • ام انه افتراض يمكن اثبات انه زائف وغير حقيقى من خلال البحث الامبيريقى • ويعلق هولت وريتشاردسون على هذا التساؤل بانهما لا يعرفان الاجابة لان اجزاء من تحليلات الموند تتضمن اجابة واحدة واجزاء اخرى تتضمن اجابة اخرى (١٧٧) •

وتثور مشكلة مماثلة عند البحث فى افتراضات الموند المرتبطة بالتنمية السياسية والتى تشير على سبيل المثال ، الى انه كلما كانت الادوار من اجل استخراج الموارد اكثر تخصصا كلما كان استخراج الموارد اكثر فاعلية ، وكلما كان الانجاز المحتمل عظيما بدرجة اكبر • ومرة اخرى فانه لا يوجد تعريف محدد لمعنى " الادوار لاجل استخراج الموارد " مستقلا عن " استخراج الموارد " (١٧٨) •

يصعب اذن التمييز بوضوح بين الافتراضات المنطقية والافتراضات الامبيريقية في تحليلات الموند ، وهذه الصعوبة تجعل من غير الممكن لدى هولت وريتشارد سون دراسة الجانب النظرى لنموذج الموند واللذان يؤكدان انه بالرغم من ان جانب المفاهيم في هذا النموذج يتميز بالثراء الا انه جاء مختلط منطقيا وهذا الاختلاط والغموض يجعل من غير الممكن التحديد الدقيق لجوانب النظرية ومشكلات البحث وامكانيات تفسيرها وتقديم الحلول بشانها في تحليلات الموند والصياغة التي قدمها (١٧٩) .

وهناك اراء تعتبر ان تصوير الموند لمفهوم " سياسي "كان خاطئا وان فكرة الموند عن النظام ومدخلاته ومخرجاته كانت مضطربة او عقيمة لاطائل من ورائها ذلك ان المصطلحات التي استخدمها الموند انما ترجع الى ديفيد ايستون وماكس فيبر اللذان سبقا الموند واثرا فيه (١٨٠) .

ويعتقد فاينر ان مايجب على الموند ان يقوله هأمكن لاخرين قوله بدون استخدام هذه المقترب البنائي الوظيفي وبشكل اوضح مما قاله الموند (١٨١) . ويصف البعض البنائية الوظيفية باعتبارها اعادة صياغة موضوعات قديمة كالقانون الدستوري او الممارسات الدستورية باستخدام مصطلحات جديدة ومن ثم فلا يمكن ان يتحقق اى كسب من وراء ذلك فالمصطلحات التي اتى بها الموند في احدى المعاني ليست افضل من المصطلحات القديمة ولاتقدم تعريفا افضل (١٨٢) .

لقد عانى علم السياسة من مثالب المنهج التقليدى ذات الطابع الشكلى والقانونى ، وهو المنهج الذى لم يوفر امكانية التحليل الواقعى والعميق للسياسة كنشاط ديناميكى وهناك من يثير المخاوف بشان البنائية الوظيفية لارتباطها بمثل هذا الطابع الشكلى القانونى بل ويعتقد البعض ان البنائية الوظيفية ليست اقل قانونية ولاأقل معيارية مما عليه الحال بالنسبة للنظرية التقليدية فكما في هذه النظرية التقليدية وهكذا فان الانتظامات في السلوك السياسي وفقا للاطار الوظيفي تكون من نوع واحد مالوف بمعنى انها تتلاءم والمتطلبات القيمية لتوقعات الدور (١٨٣) . من ثم هناك من يرفض تقييد علم السياسة وتحديده بالوظائف التي تتحدد مسبقا في الدولة ولعل هذا يبرر الاتجاه

الى اعادة تعريف وتجديد العلاقة بين مفهومي البنية والوظيفة والنظر اليهما على انهما فئتين بينهما علاقات يجب ان يتم تحديدها امبيريقيا .

والبنائية الوظيفية تؤكد على تماسك وحدات النظام وهذا التماسك يمثل سمة مجردة تتصل باستمرارية واكتمال المفاهيم الشكلية وليس بالحقيقة الامبيريقية هكذا وصفت البنائية الوظيفية بالطابع الشكلي او الرسمي بمعنى انها تستند الى شواهد تمثلها فئات شكلية او رسمية ـ الادوار والوظائف والنظم ـ للافراد والجماعات فالنظم الاجتماعية وفق الموند لاتتكون من افراد وانما تتكون من ادوار والنظام السياسي يتكون كذلك من ادوار كالناخبين والمشرعين والبيروقراطيين وغيرهم وهذا يثير الانتقاد باعتباره اختزالا للفاعل السياسي الى درجة تجعل منه مجرد شكل رسمي للادوار وللوظائف .

والتأكيد على التماسك ووحدة النظام تفترض ان الاجزاء المكونة للنظام يجب ان تكون متكاملة وبينها علاقات متبادلة وثيقة فاذا ماكانت حالة الصراع على سبيل المثال موضع ملاحظة فان الباحث ينظر في الحال الى الوظائف والغايات التي قام الصراع من اجلها في النظام ، لانه يفترض مسبقا على اسس نظرية ان اجزاء النظام تشكل كل متماسك بعبارة اخرى فان الصراع في البحث الوظيفي يصبح ذا قيمة تماسكية اولا يكون ذا قيمة على الاطلاق .(١٨٤)

ثالثا : محدودية البنائية الوظيفية :

يتهم بعض الكتاب اصحاب البنائية الوظيفية بانهم لم يتخذوا الخطوات الاكثر اهمية وصعوبة وهي الخاصة بتنقيح النظرية واختبار الفروض امبيريقيا والخطوات الاجرائية ولعل سبب ذلك يرجع الى محدودية اصحاب هذه النظرية وان النظرية ماتزال في مرحلتها الاولى المبكرة (١٨٥) .

وتعرضت تحليلات الموند للنظم السياسية الحديثة باعتبارها نظم اكثر تمايزا بنائيا واكثر علمانية لانتقادات اساسها قصور ومحدودية هذه الصياغة وصعوبة امكانية تطبيقها على قاعدة واسعة تتضمن حالات معاصرة وتجارب تاريخية من جهة اخرى فان صياغة الموند اعتبرت انها تميل الى استعارة النظام السياسي الحديث من النظام الديمقراطي الانجلو امريكي الحديث كما اتهمت هذه الصياغة باهمالها لمشكلة التغير والاختلاف في الوظائف المجتمعية للحكومة (١٨٦) .

ويعتقد الموند انه لايوجد نظام حديث في الاتحاد السوفيتي لان النظام السوفيتي ليس على درجة عالية من التمايز فهو نظام شمولي واينيته تفتقر الى الاستقلال ومن ثم يصفه الموند بانه نظام تقليدي وليس نظام حديث وقد تعرض هذا الرأي الانتقادات في ضوء الاشارة الى تنوع المصالح الذي اتضحت معالمه في النظام السوفيتي بعد انتهاء حكم ستالين (١٨٧) .

لكن ماهي حدود البنائية الوظيفية بالنسبة لعلم السياسة ؟
فقد يقال ان البنائية تستطيع ان تقدم على الاقل تفسيرا للظاهرة الاجتماعية.
يستند التحليل الوظيفي في جوهره الى افتراض مركزي بان السلوك السياسي يعكس اوجه الانتظام في علاقات الابنية والوظائف .

وهذا الافتراض المركزي يمكن تلخيصه في خطوتين : الاولى : هي ان صاحب السلوك يتصرف في دور سياسي او ادوار بمعنى ان تصرفه سيكون وفق مطالب ونماذج سلوكية متوقعة مرتبطة بالدور . والثانية هو انه بينما يتصرف فانه يسهم بطريقة لاتتغير

فى المتطلبات الوظيفية للنظام وعندما يكون اسهام نشاط ما منظم فى الاطار الكلى غير واضح او بارز فان مهمة البحث تصبح اكتشاف العلاقة وتبين هذا الاسهام .

وعندما حاول روبرت هولت ادخال مفهوم " العملية " الى التحليل البنائى الوظيفى كان هدفه اولا : التخلص من النظرة الوظيفية الضيقة فى علم السياسة وثانيا : اضفاء نوع من الديناميكية على هذا التحليل .
لكن هولت اخفق فى توضيح ماذا يعنى بمفهوم " العملية " ومن امثلته التى ساقها يبدو واضحا ان مفهوم العملية لديه يشير الى الانشطة التى تعد فى حقيقتها جزء من تعريف الدور اى ان مايعنيه بكلمة عملية ليس الا النشاط الذى هو سمة للدور . والحقيقة انه استخدم كلمتى العملية والدور باعتبار ان لهما مدلول واحد .

والمعروف ان العملية فى معناها العام تشير الى :كيف ان مسألة ما ، او نشاط ينشأ والمسار الذى تأخذه والنتائج التى تترتب على ذلك.ان النموذج الذى حاول هولت تقديمه يعد ضعيفا للغاية (١٨٨) . فلم تتوافر فيه عناصر المفاهيم النظرية والافتراضات التى يجب ان تكون مستنتجة من افتراضات عامة وفى كتاباته لايوجد مايدل على وجود مثل هذه الافتراضات العامة (١٨٩) ويعتبر هولت نفسه ومعه ريتشارد سون انه بالرغم من غياب مثل هذه الافتراضات فان هناك مؤشرات واضحة حول الصيغة العامة التى يجب ان تتخذها مثل هذه الافتراضات .

ان الافتراضات التى لها اهميتها فى الاستكشاف والتنبؤ انما تعتمد على افتراض اساسى مؤداه ان حالة النظام فى اى زمن " (ن ١) مثلا تتحدد بحالته فى زمن اخر (ن صفر) وبالحوادث او الوقائع التى تقع عند الحدود خلال الفترة الزمنية الواقعة بين (ن صفر ـ ن) وفى حالة النظام فانها تتحدد فى شكل متتابع كما يلى : (١٩٠)
بنية ـ ميكانيزم ، وعملية ـ وظائف .

ويعتقد الموند ان التنشئة السياسية هى " العملية " التى يتم بواسطتها تغيير الثقافات والحفاظ عليها . ولكن بما ان التنشئة تعتبر وظيفة وفق الصياغة الاساسية للموند ، فان هذا قد يقود الباحث فى تحليلات الموند الى ان الوظيفة يمكن ان تكون " عملية " على الاقل تحت ظروف وشروط معينة . (١٩١)

تظل النظرة الى التفاعلات فى النظام وتفهم هذه التفاعلات وفق اصحاب البنائية الوظيفية على انها ادوار ووظائف وعلى ذلك فان اى مسالة تثار فى النظام فانها سوف تحل بواسطة البنية الملائمة وفقا لمتطلبات وظيفية بنائية . ولم يؤد ادخال مفهوم العملية الى القاء ضوء جديد على تحليلات البنائية الوظيفية بالرغم من ان الاطار النظرى فى حاجة الى توضيح للعملية من خلال تحليل العوامل والمبادىء التى تحكم نشاة وتوليد ومسار ونتائج النشاط السياسى .

وكمنهج من مناهج الدراسة المقارنة لعلم السياسة فان البنائية الوظيفية واجهت ايضا انتقادات .

وقد افترض الموند ان النظام السياسى يمكن مقارنته بواحد او اكثر من نمط انجاز الوظائف التى تؤديها الابنية السياسية وهذا يفترض ان المجتمعات تختلف فيما بينها على نحو يمكن دراسته نظاميا . وقد اعتقد الموند بامكانية الباحث فى ان يعزل الوظيفة السياسية عن البنية السياسية ، ويفترض ان النظم السياسية يمكن مقارنتها فى فئات محتملة لانجاز وظائف معينة بواسطة ابنية معينة ويمكن للباحث ان يحدد انجاز الوظيفة بواسطة بنية وهذا ييسر له على الاقل التفكير فى معرفة النظم السياسية التى سوف يقارن بينها بدقة فيما يتعلق بعناصر ثلاث : الافعال او التصرفات او السلوك والوظائف والبنية فى شكل تعبيرات احتمالية . (١٩٢)

ويعتقد الموند ان كل النظم يمكن مقارنتها من منظور العلاقة بين الوظائف والابنية بمعنى انه فى نظام سياسى معين فانه فى فترة زمنية محدودة يوجد احتمال معين بان وظيفة معينة سوف يتم انجازها بواسطة بنية معينة وهذا يستند الى افتراض ان الوظائف السياسية تستطيع فى معنى معين ان توجد فى كل النظم السياسية وان كل النظم

السياسية بما فيها النظم الاكثر بساطة بهـا بنية سياسية •

وبالرغم من اهمية تاثير الموند والقبول والتداول الواسع لفكرته وتحليلاته وللبنائية الوظيفية في التحليل السياسي فان التطبيق الجاد لافكاره لم يتحقق بعد • وتقع الدراسات التي اتبعت ، بدرجة او اخرى ، اطار الموند في اطار دولة واحدة ، ومن ثم لا يتوقع ان تعطي مثل هذه الدراسات نتائج للافتراضات الجديدة التي يتضمنها اطار الموند من خلال منظور مقارن •

لقد كان لدى الموند امل كبير يتحقق معه مستقبل مشرق للبحث والتحليل السياسي من خلال تطوير واعادة صياغة ما أسماه بالنظرية الاحتمالية للسياسة والتي تربط البنية بالوظائف • (١٩٣)

والحقيقة ان الاهتمام الكبير بالدراسة المقارنة لعلم السياسة لم يجاريه او يوازيه تقدم مناظر في المنهج بحيث لم توجد وكما لاحظ ادوارد شلز حتى الان ولم تتبلور بشكل كامل ملامح او مقومات نظرية مقارنة عامة وان وجدت جهود جادة لتطوير ادوات تحليلية في دراسات معينة • ومثل هذه الجهود لها اهميتها لتجعل في الامكان الالمام بالنظم السياسية المختلفة ومايميز كل منها من خصوصية ومايجمع بينها من اوجه تشابه •

ان التحليل الوظيفي يوضح نماذج للسلوك الانساني ويؤكد على روابط هذه النماذج وملاءمتها للنظام ككل وبالنظر الى اسهامها في اهدافه. وهذا يؤكد في راي بعض الكتاب ـ الذين ينتقدون البنائية الوظيفية ويبرزون حدودها الضيقة ـ ان البنائية الوظيفة كمنهج ليست ذات طبيعة مقارنة في جوهرها الاصيل فالتحليل البنائي الوظيفي يؤكد على النظام السياسي ككل والذي هو بحكم التعريف وحدة تامة في ذاتها • ومايحدث داخل النظام انما يتم فهمه وتفسيره بالنظر الى الاجزاء المكونة له وعلاقات كل منها بالاخرى وفي علاقاتها بالكل • وفق البنائية الوظيفية فالنظام له حدود ومايهم الباحث هو مايحدث داخل النظام

فحسب وليس هاما مايحدث فى النظم الاخرى او فى المجتمعات الاخرى طالما لم يؤثر بشكل مباشر على النظام موضع البحث .

ان توضيح وتفسير نماذج السلوك السياسى ليس فى حاجة الى النظر خارج النظام للبحث عن مايدعم ويعزز الملاحظات والافتراضات لان معيار الصدق فى التحليل البنائى الوظيفى هو الاستمرارية والبقاء وليس الشواهد الاستقرائية (١٩٥) .

ان ماتستطيع ان تقدمه البنائية الوظيفية هو مجرد خطة تحليلية يمكن تطبيقها على نحو نظامى على كل مجتمع ربما بغض النظر عن الاختلافات الناتجة فى الزمان والمكان . فالبنائية الوظيفية تؤكد على العلاقات للوحدة مع وحدة اخرى ولان هذه العلاقة علاقة منطقية فان عنصر الزمن لايتلاءم معها ، لذا فالافتراض الرئيسى للنظرية البنائية الوظيفية هو ان هذه العلاقة المنطقية تكون دائمة وتتسم بالاستمرارية والافتقار الى الوضوح فى تعريف المفاهيم الاساسية لدى الموند يمثل خلطا معينا فى الروابط المنطقية ويجعل من الصعب تحديد المقومات النظرية والفكرية لنموذجه ، وهذا يعنى عدم امكانية توضيح وتحديد اى الافتراضات يكون نظريا ومن ثم قابل للاختبار الامبيريقى وايها يكون منطقيا وحقيقيا بحكم التعريف (١٩٦) .

والنظر الى العلاقات السياسية على انها فى توازن وهو ماتفرضه البنائية الوظيفية ، يتطلب التركيز على الاستمرارية ومنهج " التماسك " فى التحليل والذى يرتبط بالبنائية الوظيفية كذلك يصبح ذات قيمة خاصة لكن عند التركيز فى التحليل على التغير السياسى فان المنهج التاريخى يصبح تحليليا ، ضرورة لامفر منها (١٩٧)

ويقصد بالمنهج التاريخى تحليليا فى هذا السياق ، البحث الامبيريقى النظامى للتعرف على تاثير واحد او اكثر من الوقائع على الوقائع الاخرى ، فى سياق تتابع الزمن .

ويعتقد هولت وريتشارد سون انه لايمكن تحديد مشكلات او معضلات فى نموذج الموند بمعنى مشكلة ، للبحث يمكن دراستها وتقصى الحلول

التى قد تساعد على مزيد من التبلور للنموذج وذلك كشرط أساسى وفق معايير محددة يفرضانهـا لتتوافر مقومات النموذج العلمى فى صياغة الموند (١٩٨) .

هذا وقد اهتم الموند بمشكلة التعميم والتنبؤ فذكر انهما مشكلة لها اهمية خاصة لاسباب يوضحها منها ضرورة الاهتمام من منظور اخلاقى بمشكلات التنمية والتغير السياسى فى العالم المعاصر وجوانب عديدة من اجل الديمقراطية والرفاهية الانسانية فى كثير من اجزاء العالم المعاصر التى تعانى الاضطراب ويشير الموند الى مشكلات عدم الاستقرار وتهديد الرفاهية داخل المجتمع للمواطنين وتحديها لهم و لعلماء السياسة . ويعتبر هذا جزء من التحدى لجميع العلوم الاجتماعية التى تساعد الانسان على ان يصف (١٩٩) ويفسر و يتنبأ باحداث الحياة الاجتماعية لكى يتصدى لهـا بطريقة عقلانية .

لكن هذه الاهتمامات التى تغزو كتابات الموند تشكل ضعف كبير فى اى تقدم علمى حقيقى ، فى رأى هولت وريتشارد سون لانها تجمع بين علماء السياسة وبين دور المواطن ومن ثم لاتسهم فى تحقيق الشرط الضرورى للتقدم العلمى (٢٠٠) والذى يفرض ضرورة عزل الجماعة العلمية عن المشكلات الضاغطة اخلاقيا واجتماعيا .

خاتمـــة :

اوضحت الدراسة التطور الذى اخذت مساره صياغة الموند منذ ان نشر اول عمل لـه فى سنة ١٩٥٦ وهو المسار الموازى لتطـور صياغة ايستون لتحليل النظم والتى تاثر بها الموند فى صياغته .

فلم يكن دور الموند قاصرا على ادخال مصطلحات جديدة اثرت التحليل السياسى ثراءا واضحـا فى الواقع كالابنيـة والوظائف والادوار والثقافة السياسية والثقافات السياسية القرعية وانما بدأت محاولة الموند توسع من نطاق البحث والتحليل السياسى ليشمل تلك " المناطق النامية " والتى احتلت مكانة خاصة فى اهتمامات الموند سواء فى عمله مع كولمان (١٩٦٠) او فى عمله الهام الذى اشترك فيه مع بويل (١٩٦٦) والذى حاول فيه الربط بين صياغته بعد تنقيحها والنظرية التنموية فى السياسة المقارنة فجاءت محاولته هذه بمثابة اعادة صياغة لاطاره على اساس من نظرية التوازن والمفهوم الميكانيكى ـ ومن خلال منهج تنموى .

وتؤكد هذه الدراسة نتيجتين اساسيتين :

اولا : ان تطور صياغة الموند قد تاثر بالانتقادات التى واجهتها صياغة ايستون . فحاول الموند تجنب هذه الانتقادات من خلال تاكيده على مفهوم النظام باعتباره يتضمن علاقات اعتماد متبادل بين مكوناته ويقوم على تفاعل ديناميكى بينها وحاول الموند ان يعطى اهمية اكبر لتجارب دول مختلفة ومواقف فعلية واقعية . واستعان بمفهوم السلع السياسية لدى بينوك وادخل الى التحليل مستويات ثلاث للوظائف من هنا اصبحت نظريته تقوم على اساس فهم العلاقات بين المستويات الثلاث وعلاقات الوظائف على كل مستوى وفى مراجعته لكتاباته نادى بضرورة ربط منهجه امبريقيا بحالات تاريخية محددة لتعزيز نظريته كى تتوافر لها المواءمة وبضرورة استخدام الدراسات العلمية السببية من خلال علاقة بين نظريته وتحليل الاختيار العقلانى .

ثانيـــا : اوضحت صياغة الموند تاثرا بكتابات العديد من علماء السياســـة منهم الى جانب ايســـتون : روبرت داهـــل ، ودفيد ترومـــان وبكتابات علماء اخريـــن فى علوم اخرى مثل نيوتـــن ، وردكليف — بـــرون ومالينوفســـكى وليفى وفيـــبر وبرســـونز وميـــرتون

لكن جاءت صياغـــة الموند تمثل ثراء وتجاوزت تاثيراتها افاق بالغة فى التحليل السياســـى وربما لاتجاريها صياغة اخـــرى فى تاثيراتهـــا وتداولهـــا العام بين علماء السياســـة .

يقول احد الباحثين : ان المنهج الوظيفى يقدم حلا لمشكلـــة بالغة الاهمية فى السياسة المقارنة ، وهى : ماذا نقارن وكيـــف نقارن ؟ من خلال مايفترضه هذا المنهج من علاقات متبادلـــة ترشـــد عملية البحث ، وتزود الباحثيـــن بفئات تحليليـــة تيسر المقارنه بين نظـــم اجتماعيـــة مختلفة ثقافيـــا . ثم يستدرك قائـــلا : لكن لاتوجـــد اجابات للتساؤلات حول : هل نقـــارن بين النظم السياســـية ككل ؟ ام مستويات لاجزاء من النظـــم ؟ ام الســـلوك الفردى ؟ هل يقـــارن الباحث بين نظـــم ؟ ام داخل النظم ؟ وهل خلال فترة ممتدة من الزمـــن ؟ ام ماذا ؟ ويقرر انه رغم ان المنهج البنائى الوظيفى مسئول عن اثارة العديـــد من هذه التســـاؤلات ، فانه ليس فى وضع يسهل معه تقديـــم اجابات عنهـــا (٢٠١) .

واجهت صياغة الموند ، وغيره مـــن اسهموا فى البنائية الوظيفيـــة اتهامات وانتقادات متنو بعضها جاء نتيجة ماصادف البنائيـــة الوظيفية فى العلوم الاخرى من اعتراضات وبعضها ارتبط بعلـــم السيا حيث حساسية خاصة لقضايا الوضوح المنهجى والتحـــيز الايديولوجى والطابع الديناميكى واهتمام خاص بقضية التغير السياســـى .

لقد اثارت قضية التغير اهتماما كبيرا لدى منتقدى ابنائية الوظيفية والاطار الذى تفترضه ويبدو ان كتابات الموند ـ خصوصا كتابه : السياسة فى المناطق النامية ـ وفرت شاهد اضافى عزز الانتقادات التى تتهم البنائية الوظيفية بعدم التعبير الملائم للتغير ويبدو ان مجال وحدود البنائية الوظيفية فى دراسة التغير السياسى قد اوضحت ان لها سمة ديناميكية حركية واستاتيكية سكونية فى ان واحد ويعتمد ذلك على اذا ماكان الباحث يهتم بعلاقات الوحدات وهى فى حالة توازن او العلاقات التى تحاول ان تتكيف وفق حالة جديدة من التوازن .

من زاوية السمات السكونية او الاستاتيكية للبنائية الوظيفية فان التاكيد على ترتيب ونظام المكونات وعلى مفاهيم التنشئة والتماثل السلوكى مع متطلبات الدور كلها تشير الى افتراض التوازن بمعنى ميل النظام الاساسى الى حفظ ترتيبه وشكله او صيغته القائمة واى نظرية تستند الى هذا الافتراض عليها ان تحدد مصدر التوازن لتحدد موقع القوى الخارجية التى تنتهك النظام وتعمل على اضطراب وحداته الراسخة وبينما تعطى المضامين النظرية انطباعا بان النموذج منظم بشكل جامد فانه احيانا تتاكد حقيقة ان النظام مرن (٢٠٢) .

ومن منظور الجانب الديناميكى فى تحليلات البنائية الوظيفية يمكن التمييز بين ثلاث مبادىء تفسر عملية التغير : اولها : هو ان مصدر التغيير وغالبا عامل التغيير ياتى من بيئته النظام وثانيها : يرتبط بطبيعة التغير فى النظام ويستند الى وجود علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المكونة للنظام . ومعنى هذا انه عندما تتغير احد الاجزاء المكونة للنظام تحت تاثير العوامل البيئية يحدث تغير مناظر للاجزاء الاخرى وثالثها : هو ان الفئة الاخذة فى التغير فى نموذج النظام هى البنية وليست المتطلبات الوظيفية والتى هى دائمة لاتتغير اى ان النظام يتغير عندما تتغير واحدة او اكثر من ابنيته .

لكن متى وكيف يحدث التغير وفقا لهذه المبادىء الثلاثة ؟

ان العلاقات السببية بين البيئة وابنية النظام هى علاقة ميكانيكية ، لان البيئة تمثل قوة خارجية تصطدم ببنية معينة ، وتثير التغير بقوة فى قوامها مثلا غزو دولة لدولة اخرى قد يقود الى تغير مباشر فى موءسساتها ولكن ليست كل القوى البيئية تؤثر على النظام بهذه الطريقة المباشرة وليست كل التغيرات التى تحدث فى النظام يمكن تحديدها ميكانيكيا فالقوة الخارجية قد تواجه مقاومة اذا لم تكن الظروف مفضلة داخل النظام الذى يثبت انه يقبلها او يطور مسارها .

معنى هذا ان التغير قد لا يكون ذات طابع ميكانيكى بشكل مستمر فقد ياخذ شكلا غائيا اى شكلا موجها نحو غاية محددة ، او مقصود به تحقيق غاية معينة .

والتغيير فى البنية قد يستمر عندما يفشل الشكل القائم فى ان يسهم ويلبى بشكل ملائم او كاف المتطلبات الوظيفية للنظام .

معنى هذا ان النسق قد يتغير اولا يتغير تحت تاثير القوى البيئية وهذا يؤكد الحاجة الى نظرية تحدد متى سوف يتغير النظام ومتى لن يتغير ويعتقد المونت ان معيار التغير السياسى هو : امتلاك قدرة جديدة بمعنى بنية لدور متخصص وتوجه متمايز وبهما معا يصبح لدى النظام السياسى امكانية للاستجابة بفاعلية بشكل متزامن بدرجة او باخرى لمرحلة جديدة من المشكلات . اما هولت فيقدم تفسيرا اخر ، لان التغير فى رايه عملية تنظمها المتطلبات الوظيفية للنظام والبنية سوف تتغير اذا لم تعد البنية تؤدى بشكل كاف ملائم اسهامها فى تلبية المتطلب الوظيفى وبطريقة مرضية وهذا بدوره يشير الى الشكل الغائى للتغير (٢٠٣) .

ولكن هذا يقود الى تساؤل حول الاتجاه الذى سوف ياخذه التغير لان بنية معينة قد تتطور فى اتجاه او اخر ، وفى شكل او اخر واى من هذه الاتجاهات او الاشكال

قد لا يلبى المتطلبات الوظيفية بشكل مرضى وهذا الافتراض عام بشكل واضح ولا يمكن اخضاعه للاختبار الامبيريقى يضاف الى ذلك ان الكثير من الابنية السياسية فقد عرف عنها تاريخيا انها ظلت باقية لاجيال دون أن تتغير او تنهار حتى من خلال اسهامها الضعيف او المحدود فى المتطلبات الوظيفية (٢٠٤) .

ويعتقد هولت وريتشارد سون ان ظاهرة البدائل البنائية بمعنى ان الابنية المختلفة فى انماط مختلفة من النظم قد تسهم فى تلبية نفس المتطلبات الوظيفية تعتبر اساسية فى الاطار العام للنظرية وهذه الظاهرة ترتبط باشكالية ذات ابعاد تفسيرية وتنبؤية اذ يلزم تفسير : لماذا بنيه معينة وليس غيرها تسهم فى تلبية متطلب او متطلبات وظيفية معينة فى نظام اجتماعى معين فى زمن محدد والتنبؤ بان بنية معينة او ابنية سوف تسهم فى تلبية وظيفة معينة فى زمن معين (٢٠٥) .

لكن هذا التحليل لا يسهم كثيرا فى ارشاد وتوجيه البحث الامبيريقى فيصبح ممكنا البحث عن مشكلة امبيريقية معينة بهدف تفسيرها من خلال مثل هذه الصيغة للاطار البنائى الوظيفى (٢٠٦) .

ان البنائية الوظيفية بتاكيدها على البنية وماتمثله من ادوار والوظيفة تظل فى الواقع شكلية فى المنهج هذا اذا نظرنا اليها باعتبارها كنظرية لعلم السياسة وهى كمنهج للتحليل السياسى لم ترتبط باطار مقارن وبالنظر الى مشكلة التغير السياسى فانها تظل عند مستوى العمومية الذى يعوق التطبيق الدقيق والمستمر .

هوامش البحث

(١) Ronald H. Chilcote. Theories of Comparative.Politics: The Search for a Paradigm (Boulder, Colorado: Westview Press, 1981) P. 162.

(٢) Idem.

(٣) Iliya Harik. "Structural-Functional Analysis and the Study of Elitics. Journal of the Social Sciences vol.VI. No.3 (October 1976) P. 223.

(٤) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. "Competing Paradigms in Comparative Poli tics".in: Robert T. Holt & John E. Turner (eds.) The Methodology of Comparative Research (New Yourk: The Free Press, 1970) P. 33

(٥) Iliya Harik. op. cit., P.222.

(٦) Idem.

(٧) Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems Journ. The Journal of Politics vol. 18. No.3 (August 1956) PP. 391-409.

(٨) Ronald H. Chilcote. op. cit., P. 162.

(٩) Gebriel A. Almond. Comparative Political Systems, op. cit., P. 393

(١٠) يرى الموند انه من الافضل ان يوصف هذا التفاعل بانه تفاعل آخذ في التغيير . انظر:
Idem.

(١١) Roland H. Chilcote op. cit., P. 163

(١٢) Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems. op. cit., P. 393

(١٣) Idem.

(١٤) Ibid., PP. 393-394

(١٥) Ibid., P. 394

(١٦) Idem.

(١٧) Idem.

(١٨) وفق مفهوم الموند للدور ، والذي تبلور في كتاباته في ذلك الوقت . انظر :-
Gabriel A. Almond. "A Developmental Approach to Political Systems". in: J.L. Finkle & R. W. Gable (eds.) Political Development and Social Change(New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968) P. 100

(١٩) Gabiel A. Almond. Comparative Political Systems, op. cit., P. 396

(٢٠) Idem.

(٢١) Idem.

(٢٢) Gabriel A. Almond and James S. Coleman (eds.) The Politics of the Developing Areas (Princeton : Princeton Univ. Press, 1960)

ويشير احد الباحثين الى ان هذا الكتاب قد جاء نتويجا للقاءات في جامعة برنستون بالولايات المتحده في عامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ اكد خلالها المؤلف على السياسه في الدول النامية ، وفي المناطق التى تشهد تغيرات واسعه . راجع:

Ronald H. Chilcote. op. cit., P. 163

(٢٣) في الشرق الاوسط وافريقيا جنوبى الصحراء ، وجنوب شرق اسيا وفي امريكا اللاتينيه . انظـــر :-

James S. Coleman."The Political Systems of Developing Areas." in: Gabriel A. Almond & James S. Coleman.

Ibid., PP. 536-537.

(٢٤) Ibid., P.537

(٢٥) Ibid., PP. 537-538

(٢٦) رغم ان كل من المؤسستين : الجيش والبيروقراطيه المدنيه في الدول النامية يضم افراد ذات عقليه تحديثيه ، أو ذات تعليم غربى . انظر :

Ibid., P.548

(٢٧) Ronald H. Chilcote, op. cit., P.163

(٢٨) Gabriel A. Almond. "A Funotional Approach to Comparative Politics." in/ Gabriel A. Almond & James S. Coleman (eds.) op. cit., P.11

(٢٩) Ibid., P.24

(٣٠) Ronald H. Chilcote op. cit., PP.163-164

(٣١) Gabriel A. A. Almond. A Functional Approach to Comparative Politics. op. cit., P.13, P.17

(٣٢) Ronald H. Chilcote, op. cit., P.164

(٣٣) Gabriel A. Almond A Functional Approach to Comparative Politics. op. cit., P.15

(٣٤) Ibid., P.6

(٣٥) Iliya Harik. op. cit., p. 221

(٣٦) وذلك وفق برسونز ،ومن سار على خطواته . انظر :

Ibid., P.220

(٣٧) Gabriel A. Almond. A Functional Approach to Comparative Politics, op. cit., P.17

(٣٨) وتعكس في الحقيقة التوجه التقليدي في دراسة السياسه المقارنه ، على حد تعبير احد الكتاب . انظر :

Ronald H. Chilcote op. cit., P.164

(٣٩) John Dunn. Rethinking Modern Political Theory (London: Cambridge Univ. Press, 1985) p.12

(٤٠) Ronald H. Chilcote op. cit., P.164

(٤١) John Dunn op. cit., P.12

(٤٢) R.Chilcote, op.cit., PP.164-165

(٤٣) Ibid., P.165

(٤٤) Gabriel A. Almond. A Functional Approach to Comparative Politics. op. cit., P.63

(٤٥) R. Chilcote, op. cit, P.165

(٤٦) G. Almond A Functional Approach to Comparative Politics, op. cit, P. 59

(٤٧) واشار الى ان نظريته فى النظم السياسيه يمكن ان تستعار للتطبيقات الرياضيه والاحصائيه • انظر: Chilcote oP. cit., P.165

(٤٨) انظر :-

Gabriel A. Almond. A Developmental Approach to Political Systems. World Politics. vol. X vll (January 1965) PP. 183-214

حيث نشر هذا المقال لاول مره ،فى عام ١٩٦٥ ،ثم نشر فى مواقع اخرى • منها كتاب :

J.L. Finkle & R. W. Gable

الذى جاء فى الهامش رقم (١٨) بهذه الدراسه •

(٤٩) انظر :-

Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, Jr. Comparative Politics: A Developmental Approach (Boston: Little, Brown and Co. 1966)

(٥٠) Chilcote, op.cit., P.165

(٥١) Gabriel A. Almond & G. B. Powell, op.cit., PP.5-6

(٥٢) R. Chilcote, op. cit., PP. 165-166

(٥٣) Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., PP.3-4

(٥٤) Ibid., PP. 5-6

(٥٥) Ibid., P.6

(٥٦) Idem.

(٥٧) Gabriel A. Almond. A. Developmental Approach to Political Systems. op. cit., P.101

(٥٨) Chilcote op.cit., P.166

(٥٩) Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., PP. 6-9

(٦٠) Ibid., P.9

(٦١) Ibid., P.10

(٦٢) يتناول ايستون انماط المدخلات كذلك في تحليلاته ،من تاييد ومطالب ،

انظـــر :-

David Easton. A Systems Analysis of Political Life (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967) Passim. esp. at P.37, 153, 247,343

(٦٣) Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., P.10

(٦٤) Ibid., P.11

(٦٥) Idem.

(٦٦) Ibid., PP.11-12, PP.286-287

(٦٧) Ibid., P.286

(٦٨) Idem.

(٦٩) Ibid., P.287

(٧٠) Ibid., P.202

(٧١) Ibid., P.288

(٧٢) فى مقال هام يشير اليه الموند وبويل فى كتابيهما :
راجع :-
Ibid.,PP.393-394

-J. Roland Pennock. Political Development, Political Systems and Political Goods. World Politics. vol. Xvlll No.3 (April 1966) P.420

(٧٣) Ibid.,P. 416

(٧٤) Ibid., PP. 416-417

(٧٥) Ibid., P.240

(٧٦) Idem.

(٧٧) Ibid., P.421

(٧٨) راجع الهامش فى : Idem.

(٧٩) لمزيد من التفصيل ، انظر :-
Ibid, PP.421-222

(٨٠) والنظام السياسى قد يسهم فى هذا المجال باتاحة مشاركة سياسيه واسعه . انظر :ـ

Ibid., P.423

(٨١) لمزيد من التفصيل . انظر :ـ

Ibid., PP.423-424

(٨٢) لمزيد من التفصيل . انظر: Ibid., P.425

(٨٣) Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., P.394

(٨٤) Ibid., P.395

(٨٥) John Dunn, op. cit., PP.10-11

(٨٦) ويشير الموند وبويل الى ان مفهوم الدور قد استمد من المسرح .

Gabriel A. Almond & G.B. Powell, op.cit., PP. 52-53

(٨٧) Ibid., PP.54-55

(٨٨) Ibid., P.12

(٨٩) انظر على سبيل المثال تحليلا لهذه الثقافات السياسيه الفرعيه فى :ـ

Michael G. Roskin et al. Political Science- An Introduction(Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1988) PP.13 -140

(٩٠) اشترك الموند مع فيربا فى استخدام الاستبيانات واستقصاء الراى للوقوف على اتجاهات الناس بشان الثقافه السياسيه فى اقطار مختلفه ـ انظر :ـ

Gabriel A. Almond & Sidney Verba. The Civic Culture (Boston:Little, Brown and Co.,1965)

(٩١) Gabriel A. Almond & G.B. Powell.
op.cit., P.13,PP.25-51

(٩٢) يشير الموند وبويل الى ان النخب السياسيه قد تحاول فرض رقابه على عملية المنشاء السياسيه ، كما ان النظم السلطويه قد تعيد صياغة كتب التاريخ . انظر :-

Ibid., P.79

(٩٣) انظر :- Ibid., P.83

(٩٤) Ibid., P.16,P.41

(٩٥) Ronald H. Chilcote, op.cit., PP.166-167

(٩٦) Gabriel A. Almond. A Developmental Approach to Political Systems. op.cit., P.101

(٩٧) Idem.

(٩٨) Chilcote. op.cit., P.168

(٩٩) Gabriel A. Almond. A Developmental Approach to Political Systems. op.cit., P.102

(١٠٠) Ibid., P.116

(١٠١) Idem.

(١٠٢) Ibid., P.118

(١٠٣) Ronald H. Chilcote, op.cit., P.168

(١٠٤) وذلك في مقال نشره عام ١٩٦٩ . راجع :-
David Easton. The New Revolution in Political Science.
The American Political Science Review-vol.Lxlll.No.4
(December 1969)PP.1051-1061

(١٠٥) Ronald H. Chilcote, op. cit., P.168

(١٠٦) Idem.

(١٠٧) ومن سار على خطوات ، انظر :-

Ibid., PP.168-169

(١٠٨) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr.

op.cit., P.33

(١٠٩) Ronald H. Chilcote, op. cit., P.169

(١١٠) انظر : Ibdem:

وهذا التقسيم الاساسى بين البنائيه الوظيفيه الماكرو والميكرو

تبنـاه مرتنـــدال Martindale فى تقسيم ثنائى

للبنائيه الوظيفيه فى علم الاجتماع المعاصر .

(١١١) عن مفهوم ايستون فى هذه الفتره الميكره للتوزيع السلطوى للقيم

فى مجتمع ما - راجع :-

David Easton. The Political System- An Inquiry into the State of Political Science (New Yourk: Alfred A. Knopf 1953) PP.129-134

وتحليله لما هو سياسى ، راجع : P.98

(١١٢) انظر :-

Ronald H. Chilcote op. cit., PP.169-170

(١١٣) Ibid, P. 170

(١١٤) Ibid, PP.170-171

(١١٥) Ibid, PP. 171-172

(١١٦) Ibid, P. 172

(١١٧) Roger D. Masters. World Politics as A. Primitive Political System. World Politics. vol.XvI No.4 (July 1964) PP. 595-619 esp. at P.595

(١١٨) Ibid, P.597

(١١٩) Ibid, P.614

(١٢٠) Ronald H. Chilcote. op.cit., P.172

(١٢١) Ibid, PP.172-173

(١٢٢) يعتقد كافاناج ان محاولة الموند للبنائيه الوظيفيه فى التحليل السياسى جاءت متاثره بفكرة تلكوت برسونز عن النظام الاجتماعى ،والتى استقاها برسونز من باريتو وفيبـــر . انظر :-

Dennis Kavanagh. Political Science and Political Behavior (London: George Allen & Unwin,1983) P. 8.

(١٢٣) Chilcote op.cit., 173

(١٢٤) Ibid., P.174

(١٢٥) انظر :

Thomas J. Lewis. The Normative Status of the Support System. Canadian Journal of Political Science. vol. vll No.4 (December 1974) PP.672-686 esp. at PP. 679-682.

(١٢٦) Ibid., PP. 679-680

(١٢٧) Ibid., P. 680

(١٢٨) عن العلاقه بين الليبراليه الكلاسيكيه وكلا من برسونز وايستون انظـــر :-

Ibid., PP. 682-684

(١٢٩) Ibid., P.683

(١٣٠) Ronald H. Chilcote op. cit., P. 174

(١٣١) Idem.

(١٣٢) استخدم عدد من العلماء هذا النموذج للمتغيرات النمطيه التى طورها برسونز فى دراساتهم السياسيه ،من هؤلاء ليبست الذى استخدم ثلاث منها هى :
الانجاز فى مقابل المحاباه ،والعموميه فى مقابل الخصوصيه والتحديد فى مقابل الانتشار ، واضاف اليها المساواه مقابل التمييز على اساس نخبوى ، فى تحليل سياسى مقارن تناول اربعة نظم سياسيه هى :
الولايات المتحده وانجلترا وكندا واستراليا ،
بهدف دراسة خصائص التفاعل فى الابنيه فى هذه الدول .

انـــظر :

Seymour Martin Lipset. The Value Patterns of Democracy: A Case Study in Comparative Analysis American Sociological Review. vol.28. No.4 (August 1963) PP. 515-531

(١٣٣) Ronald H. Chilcote op. cit., P. 174

(١٣٤) Ibid., PP. 174-175

(١٣٥) Ibid., P. 175

(١٣٦) Idem.

(١٣٧) Idem.

(١٣٨) Ibid., PP.L75-176

(١٣٩) المصدر :
Ibid., P.176

(١٤٠) Talcott Parsons "The Political Aspect of Social Sthucture and Process" in: David Easton (ed.) Varieties of Political Theory (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice- Hall, 1966) PP. 71-112

(١٤١) عن البحث الامبيريقى فى النظريه الاجتماعية لدى ميرتون ، انظر :
Robert K. Merton . Social Theory and Social Structure (New York: The Free Press, 1968) PP. 156-171
وحاول ميرتون الدقه والوضوح ، وبيان ما قد يشير اليه المصطلح الواحد من مفاهيم عديده ، وما قد يتضمنه المفهوم الواحد من مصطلحات عديده .

راجـــع : PP. 74-79

(١٤٢) Ronald H. Chilcote op. cit., P.176

(١٤٣) Iliya Harik. op. cit., P.219

(١٤٤) Roland H. Chilcote op. cit., PP. 176-177

(١٤٥) Ibid., P. 177

(١٤٦) ربط ميرتون بين تقدم علم الاجتماع وضرورة تركيز الانتباه على تطوير نظريات متوسطه المدى .

انظر : Robert K. Merton. op. cit., PP. 39-72
esp. at PP. 50-51

(١٤٧) انظر

Roy C. Macridis. Interest Groups in Comparativ Analysis. The Journal of Politics vol.23.No.1 (February 1961) PP. 25-45 esp. at P. 45

حيث يشير مكريديس الى ان الاختيار الحقيقى لمنفعيه النظريه هو العمل الميدانى ، وحينئذ فان الجماعات تثبت انها اكثر اهميه ، من الاشكال الاخرى من ابنيه ووحدات النظم .

رغم ذلك يؤكد مكريديس ان افضل الطرق فى اتجاه نظريه فى السياسه المقارنه ، فى هذه المرحله ، هو النظره المقارنه الشامله للسـات الرئيسيه للنظام السياسى ، والثقافه السياسيه ، والتركيب الاجتماعى والقياده ، والمؤسسات الحكوميه .

وقد شكك مكريديس فى امكانية تحقيق فائده فى التحليل السياسى المقارن من وراء التصنيف المبسط للجماعات .

(١٤٨) Ronald H. Chilcote. op. cit., P.177

(١٤٩) Idem.

(١٥٠) Idem.

(١٥١) Fred M. Frohock "Systems Theory and Structural- Functional Analysis". in : Donald M. Freeman (ed.) Foundation of Political Science: Research , Methods, and Scope(New York: The Free Press, 1977)

PP. 577-606 esp. at P. 578.

(١٥٢) David Easton. The Political System-An Inquiry into State of Political Science. op.cit., PP.269-274

(١٥٣) Ronald H. Chilcote op.cit., P.177

(١٥٤) Ibid., P.178

(١٥٥) Robert E. Dowse. A. Functionalist's Logic
World Politics. vol.XvlII No.4 (July 1966)
PP. 607- 622 esp. at P.607.

(١٥٦) Robert R. Kaufman & James N.
Rosenau. Comparative Politics. in: Donald
M. Freeman (ed.) op. cit., P.54

(١٥٧) Ronald. H. Chilcote. op. cit., PP.178-179

(١٥٨) انظر : Ibid., P. 179

(١٥٩) Robert R. Kaufman & James N. Rosenau.
op. cit., P.59.

حيث يشير الباحثان الى انه بالرغم من الانتقادات ،فان البنائيه الوظيفيه تعطى ،على الاقل ،الفتاتيح حول : كيف يجمع ويرتب المعلومات ، ويؤكدان انها كمنهج ،ومقارنه بغيره ،فهو الاوسع انتشارا .

(١٦٠) H. Chilcote op. cit., P.179

(١٦١) -Rober R. Kaufman & James N. Rosenau. op.cit.,P.57
-Robert E. Dowse. op. cit., PP.607-608.

(١٦٢) Robert E. Dowse. Ibid., PP. 620-621.

(١٦٣) Ibid. P. 221

(١٦٤) Fred M. Frohock. op. cit., PP. 585-586.

(١٦٥) Ronald H. Chilcote op.cit., PP.179-180

(١٦٦) Ibid., P.180

(١٦٧) Idem.

(١٦٨) واشارت بعض الانتقادات الى ان التركيز على مفهومين رئيسيين ، يتبعان من البنائيه الوظيفيه ، وهما البنيه والوظيفه ، وما يقودنا اليه من معالجه علم السياسه كله وفق المفهومين ، يجعل هناك حدودا وقيودا ترتبط بالتحليل البنائى الوظيفى .

انظـــر :

Fred M. Frohock. op.cit., P.583

(١٦٩) وتعتبر المفاهيم فى البنائيه الوظيفيه ، وفق راى بعض الكتاب ، على مستوى عال من التجريد ، الامر الذى يجعلها غير عليه باى طريقـه مقبوله .

انظـــر :

Ibid., PP. 586-588

(١٧٠) Ronald H. Chilcote. op.cit., P.180

(١٧١) واعتبرت البنائيه الوظيفيه ترتبط ببقاء النظام ، ولاتعطى تفسيرا شاملا للظاهره السياسيه . انها لاتعطى طريقـا متميزا لياخذ فى الاعتبار التجربه والخبره .

انظـــر :

Fred M. Frohock. op. cit., PP. 583-585

(١٧٢) Iliya Harik. op. cit., P.215

(١٧٣) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. op. cit., P.35

(١٧٤) Ibid., P.34

(١٧٥) Ibid., P.35

(١٧٦) Idem.

(١٧٧) Ibid., P.36

(١٧٨) Idem.

(١٧٩) Ibid., PP.36-37

(١٨٠) Ronald H. Chilcote op. cit., PP.180-181

(١٨١) Ibid., P. 181

(١٨٢) Idem.

(١٨٣) Ilty a Harik. op. cit., P.214

(١٨٤) ينظر التحليل الوظيفي الى الفعل او الحركه على انها غرضيه ، اى ذات غرض ما . انظر :

Fred M. Frohock. op.cit., P.578

(١٨٥) Ronald H. Chilcote op. cit., P.181

(١٨٦) وانها تجاهلت التغير عبر الزمن . انظر :

Robert R. Kaufman & James N. Rosenau. op.cit., P. 57

(١٨٧) Ronald H. Chilcote op.cit., P.181

(١٨٨) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. op. cit., P.29

(١٨٩) Idem.

(١٩٠) Idem.

(١٩١) Ibid. P.35

(١٩٢) واعتقد الموند ان النظريه الوظيفيه للنظام تحدد عنصـــــر النظام بطريقة تجعل من الممكن صياغتها احصائيا ، وربما رياضيا . راجع :

Ibid. P.34

(١٩٣) Ibid. P. 35

(١٩٤) Iliya Harik op. cit., P.214

(١٩٥) Ibid. P. 212

(١٩٦) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. op. cit., P. 35

(١٩٧) تحتاج بعض المسائل ليس فقط الى تحليل وظيفي ، بل ايضا الى معالجة تاريخي ، كالحديث عن نوع معين من المؤسسات انظـــــر :

Robert E. Dowse. op. cit., P. 620

(١٩٨) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. op. cit., P. 36

(١٩٩) Idem.

(٢٠٠) ويؤكد ان ضرورة هذه العزله حتى يستطيع اى نموذج على ان يحقق تقدما كبيرا للعلم . انظر : Ibid. PP. 36-37

(٢٠١) Robert R. Kaufman & James N. Rosenau, op. cit., PP. 55-56

(٢٠٢) انظـر :

Iliya Harik op. cit., P. 209

(٢٠٣) Ibid. P. 208

(٢٠٤) Ibid. P. 207

(٢٠٥) Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. op. cit., P. 30

(٢٠٦) وهذا ما فعله هولت وترنـر فى تحليلهم للاساس السياسـى للتنميه الاقتصاديه ، فقد لاحظا ان انجلترا واليابـان جرى التصنيع فيهما بسرعة كبيره بعد ادخال التكنولوجيا الصناعيه ، بينما تحركت كل من فرنسا والصين ببطء ملحوظ . للمزيد من التفصيل حول ما لاحظاه من تناقض فى خبرة التصنيع فى اليابان وانجلـترا مقارنه بفرنسا والصين ، وتحديد هذا الموقف الامبيريقى المحـدد فى صيغه اشكاليـه او معضلـه والوصول الى مجموعـة من الافتراضات بشانهـا .

راجـع :-

Ibid. PP. 30-31